لقاء العشر الأواخر
بالمسجد الحرام
(٨٩)

بيان ما للحديث من مصطلح

بشرح منظومة ابن فرح

في مصطلح الحديث النبوي الشريف

تأليف
العلامة عبد القادر بن أحمد بن عبد القادر الغنيمي الأنصاري
من علماء القرن العاشر الهجري

تحقيق ودراسة
نور الدين طالب

أسهم بطبعه بعض أهل الخير من الحرمين الشريفين ومحبيهم

دار البشائر الإسلامية

الطَّبْعَةُ الأولى
١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م

شركة دار البشائر الإسلامية
للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
أسسها الشيخ رمزي دمشقية رحمه الله تعالى سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
بيروت - لبنان ص.ب: ١٤/٥٩٥٥ هاتف: ٧٠٢٨٥٧
فاكس: ٧٠٤٩٦٣/٠٠٩٦١١ e-mail: bashaer@cyberia.net.lb

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

إنَّ الحمدَ للهِ نحمدُهُ، ونستعينُهُ، ونستغفرُهُ، ونعوذُ باللهِ من شرورِ أنفسِنا، وسيئاتِ أعمالِنا، من يهدِهِ الله فلا مُضلَّ له، ومن يضلل فلا هاديَ له، وأشهدُ أنْ لا إله إلا الله وحدَهُ لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُهُ ورسولُهُ.

أما بعد:

فهذا كتابُ «**بيانُ ما للحديثِ من مصطلح بشرحِ منظومةِ ابنِ فَرَحْ**» للعلامةِ عبدِ القادرِ بنِ أحمدَ بنِ عبدِ القادرِ الغُنيميِّ الأنصاريِّ، أحدِ علماء القرن العاشر الهجري ـ رحمه الله تعالى وغفر له ـ.

ابتدأَهُ بمقدمة ذكر فيها فضائل علمِ الحديث ومصطلحِهِ، وما لهذا العلم من خصائصَ في الدارين، وأن صاحبه مندرجٌ تحتَ الطائفة الظاهرة إلى يوم الدين، إذ أنه من الذين دعا لهم رسول الله ﷺ بنُضرة الوجهِ، فهم معرفون بهذه الميزة بين كل الخلق.

ثم افتتح الشرحَ بذكر فصلٍ خاصٍّ مشتملٍ على فوائدَ في طلبِ الحديثِ، ذكر فيه الآداب المتعلقةَ بالمحدِّثِ والقارىءِ ومجلسِ التحديثِ، ثم ذكر جملةً من فضائل علم الحديث، وأنه أكثرُ العلوم تولجاً في باقي الفنون، ثم ذكر تفسير ألفاظٍ يكثر دورانُها بين المحدثين؛ كالحديث،

والسنة، والخبر، والسند، والإسناد، والمسنَد، والمتن، ثم ذكر تعريفِ مراتبِ المحدثين؛ كالمسنِدِ، والمحدثِ، والمفيدِ، والحافظِ.

ثم شرع بشرح المنظومة مبتدئاً من بيتها الأول المتضمِّنِ أربعةَ أنواعٍ من علمِ المصطلحِ، وهكذا انتقل بالشرح من بيتٍ إلى بيتٍ حتى أتى على ختامها.

* **وكانت طريقةُ تأليفِهِ في هذا الكتابِ مبنيةً على ثلاثةِ مباديءَ:**

١ ـ حَلُّ ألفاظِ المنظومةِ؛ بذكر المفرداتِ اللغويةِ ومعانيها.

٢ ـ بيانُ المرادِ من النظمِ، وذلك بذكر المصطلحاتِ الحديثيةِ الخاصةِ بكل نوع.

٣ ـ إتمامُ المفادِ من النظمِ، وذلك بذكر التفريعاتِ والمسائلِ المتعلقةِ بكل نوع ذُكر في النظمِ.

* **أما مصادره:** فقد اعتمد اعتماداً واضحاً على شروح الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، وبخاصة كتابه «النكت على ابن الصلاح»، إلا أنه حاولَ اختيارَ أصحِّ التعاريفِ وأكثرِها ضبطاً، فنقل معظمَها من «نزهة النظر» للحافظ ابن حجر، حيث جَهِد الحافظ ـ رحمه الله ـ باختيار أصح الأقوال في تعريف المصطلحات الحديثية.

* **أما اسمه:** فقد نصَّ المؤلفُ ـ رحمه الله تعالى ـ على تسمية كتابه هذا في أوله[1]، فسماه: «بيانُ ما للحديث من مصطَلَح بشرحِ منظومة ابن فَرَح»[2]، وبذلك قطع الشك في تسمية كتابه.

---

(١) انظر: (ص: ٢٢).

(٢) يلاحظ أن تسمية العنوان تضطرنا إلى تحريك الراء في كلمة «فَرَح» بالفتح، والذي رجحه كثيرون أنها بالسكون «فَرْح»، وهو الصواب، والله أعلم. =

* **أما المؤلف**: فهو العلامةُ عبدُ القادرِ بنُ أحمدَ بنِ عبد القادر الغنيميُّ الأنصاريُّ الشافعيُّ، المتوفَّى بعدَ سنةِ (٩٨٣هـ)[١].

وقد بحثتُ له عن ترجمة مستقلة في المصادر المشهورة المتداوَلَةِ، وبخاصة في أعيان القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين[٢]، فلم أجد سوى إشارات تدلُّ على تتلمذه على بعض الشيوخ، أو تتلمذ بعض الشيوخ المترجَمين عليه.

وقد زادنا وثوقاً بعلمه واطلاعه امتداحُ وتقريظُ جماعةٍ من علماء القرنِ العاشرِ المشهورينَ رسالتَهُ هذه، ووصفُهُ بالصفاتِ الحسنةِ، كالعلامةِ محمدِ بنِ أحمدَ الرَّمليِّ الأنصاريِّ الشافعيِّ، والعلامةِ عبدِ القادرِ بنِ عثمان الإمامِ الطَّرزيِّ الكلزيِّ القادريِّ الحنفيِّ، والعلامةِ محمدِ بن يحيى الغزيِّ العامريِّ الشافعيِّ[٣].

وما يَضُرُّنا في إخراج رسالتنا هذه عدمُ وجودِ ترجمة مشهورة للمؤلِّفِ، وذلك لغيابِ كثيرٍ من مصادرِ تراجمِ ذلك القرنِ عنا في غياهبِ المخطوطاتِ الكثيرةِ.

* * *

= ويلاحظ أن تسمية الكتاب على غلاف الأزهرية «بيان ما للحديث من مصطلح المعروف بشرح منظومة ابن فرح»، وما أثبت هو الصواب، لأنه نص المؤلف.

(١) بدلالة انتهائه من تأليف رسالته هذه بهذا التاريخ، انظر (ص: ٨٤).

(٢) مثل: «الكواكب السائرة»، و«النور السافر»، و«شذرات الذهب»، و«الأعلام»، و«معجم المؤلفين»، وغيرها.

(٣) انظر: صور تقاريظهم في خاتمة الرسالة (ص: ٨٦ـ ٩٠).

* **وقفتُ لهذه الرسالة على نسختين خطيتين:**

الأولى: نسخة مكتبتي الخاصة ـ حرسها الله تعالى من كل سوء ـ، وقد آلت هذه النسخة إليَّ من مكتبةٍ ببلدة معرة النعمان شمال سورية، كان يمتلكها مفتي تلك البلدة.

وتقع هذه النسخة في (١٥) ورقة، مقاس: ١٦×٢٤، سطر: ٢٢.

وهي نسخة جيدة متقنة، سليمة الأوراق، وقد رمزتُ لها بحرف «ط».

الثانية: نسخة المكتبة الأزهرية، برقم (٢٤٤ مجاميع ـ ٦١٥٨ مصطلح)، والمصورة بقسم المخطوطات بالمكتبة المركزية في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية ـ ومنها حصلت عليها ـ برقم (٤٥٥).

وتقع هذه النسخة في (١٦) ورقة، مقاس: ٢٠×٢٧، سطر: ٢٤.

وهي نسخة عتيقة، امتازت بوجود التقاريظ التي على الكتاب في آخرها مما زادها وثوقاً، وقد رمزتُ لها بحرف «ز».

وقد جاء في لوحة الغلاف على المخطوط نص وقفيته، وهي:

«وَقَفَ وحَبَّسَ وسَبَّلَ الشيخ أحمد بن الشيخ أحمد بن الشيخ إبراهيم البرماوي بحارة الدناسرة، وقفاً صحيحاً لا يُباع ولا يُوهب ولا يُرهن، فمن بدله بعدما سمعه، فإنما إثمه على الذين يبدلونه، إن الله سميع عليم».

ولم أعتمد إحداهما أصلاً، وإنما مزجتُ نصاً صحيحاً من النُّسختين، وأشرتُ إلى بعضِ الخلاف في الحاشية.

* * *

* **أما خطة التحقيق: فقد كانت كما يلي:**

١ ـ نسخُ المخطوط من النسخة «ط»، ثم مقابلة المنسوخ بالمخطوط «ط» لإثبات صحته.

٢ ـ مقابلةُ نسخة «ط» بنسخة «ز»، وإثبات النص الصحيح منهما، مع الإشارة إلى الخطأ أو السقوط في الحاشية.

٣ ـ ضبطُ الكتاب بالشكلِ شبه الكامل، لتسهل قراءتُه على طالب العلم.

٤ ـ عزوُ الآيات القرآنية الكريمة إلى مواطنها من الكتاب العزيز، وذلك بصلب النص بين معكوفتين.

٥ ـ تخريجُ الأحاديثِ النبويةِ الشريفةِ من المصادر الأصلية.

٦ ـ عزوُ الأقوالِ الواردةِ في الكتاب إلى معانيها من كتب المصطلح وغيرها.

٧ ـ توثيقُ المواد اللغوية من المعاجم اللغوية المشهورة؛ كـ«لسان العرب»، و«القاموس المحيط».

٨ ـ كتابةُ مقدمة للكتاب، مفصِّلةٍ لأحواله.

٩ ـ صناعةُ فهارسَ خاصَّةٍ بالكتاب، كاشِفَةٍ عن مضامِينِهِ.

* **هذا** وأسأل الله تعالى التوفيق لما يحبه ويرضاه من الأقوال والأفعال، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وَكَتَبَهُ

نور الدين طالب

دمشق ـ دومة

١ ربيع الآخر ـ ١٤٢٧ هـ

صور المخطوطات

صورة غلاف نسخة «ط»

صورة اللوحة الأولى من نسخة «ط»

صورة اللوحة الأخيرة من نسخة «ط»

٥٩٩٨ (١٥٨)

هذا كتاب بيان ما لا بد للمبتدي
من مصطلح المعروف بشرح منظومة ابن فرح
للشيخ الإمام العالم العلامة العمدة
الفهامة زين الدين عبد القادر
الغنيمي الأنصاري الشافعي
تغمده الله برحمته
وأسكنه
...

وقف

وحبس ... الشيخ أحمد بن الشيخ إبراهيم البرماوي
على طلبة العلم الشريف بالجامع الأزهر
وجعل مقره خزانته الكائنة بحارة الدناشرة
وقفاً صحيحاً لا يباع ولا يوهب ولا يرهن
فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين
يبدلونه إن الله سميع عليم

صورة غلاف نسخة «ز»

صورة اللوحة الأولى من نسخة «ز»

صورة اللوحة الأخيرة من النسخة «ز»

صورة تقاريظ نسخة «ز»

بيان
ما للحديث من مصطلح
بشرح منظومة ابن فرح
في مصطلح الحديث النبوي الشريف

تأليف

العلامة عبد القادر بن أحمد بن عبد القادر الغنيمي الأنصاري

من علماء القرن العاشر الهجري

تحقيق ودراسة

نور الدين طالب

بسم الله الرحمن الرحيم

وبـه نستعـين

الحمدُ لله الَّذي اختارَ نبيَّنا من العالَمِ بِأَسْرِه، وجعلَ كُلَّ كَمالٍ داخلاً تحتَ أُسْرِه[١]، فبرز ﷺ فُرْقاناً للمشْتَبِهِ من الأقوالِ والأفعال، جامعاً لصحيحِ[٢] كلِّ مَحْمَدَةٍ وإفضال.

أحمدُه على أن جعلَ مَقامَ أهلِ الحديث عالِياً، ونشرَ لهم في الخافِقَيْنِ أَعْلاماً، وأَوْرَدَهُم من مَناهِلِ أَهْلِ السُّنَّةِ[٣] أَحْلى ما[٤].

وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وَحْدَهُ لا شريكَ لَهُ، شهادةً تنفعُ قائِلَها حينَ يصيرُ مُدْرَجاً في الأَكْفانِ، وتجعلُه راقياً لأعلى غُرَفِ الجِنان[٥].

وأشهدُ أنَّ سيدَنا محمداً عبدُه ورسولُه، سيدُ وَلَدِ عدنان، صلى اللهُ عليه وعلى آلِه وأصحابِه[٦] العُدُولِ في جميعِ الأَحْوال، الصَّادِقينَ في الأَقْوَالِ والأَفْعال، صلاةً وسلاماً دائِمَيْنِ مُتَلازِمَيْن[٧]، ما دامتْ سِلْسِلَةُ الإِسنادِ

---

(١) في «ز»: «إثره».

(٢) «لصحيح» ليست في «ز».

(٣) في «ط»: «مناهل السنة».

(٤) يعني: أحلى ماء.

(٥) في «ز»: «على غرف الجنان».

(٦) في «ز»: «وصحبه».

(٧) «متلازمين»: ليست في: «ز».

المَخْصوصةُ بهذهِ الأُمَّةِ المحمديَّةِ مُتَّصلةً في كلِّ حين، وما بَرِحَتْ تلكَ الطائفةُ[1] الَّتي قِيل إِنَّها أَهْلُ الحَديثِ ظاهرةً على الحقِّ إلى يومِ الدِّين، وما غَدَتْ وُجوهُ أهل السُّنَّةِ[2] تتلألأُ بالأنوار[3]، مُنْتَفِيَةً عنها الحَسْرَه، ببركَةِ دعائِه ﷺ بالنُّضْرَه.

وبعد:

فَهذا شرحُ المنظومةِ[4] المنسوبةِ (٥ للإمامِ، العَالِمِ، العَلاَّمةِ، الحافظِ، أبي العباسِ أحمدِ بنِ محمدِ بن أحمَدَ بن فرْحٍ، اللخميِّ، الأندلُسيِّ، الإشبيليِّ، الشَّافعيِّ، تغمَّدْهُ اللهَ برحمتِهِ، وأسكنَهُ فسيحَ جنَّتِهِ، وأعادَ علينا مِن بَرَكتِهِ، آمين ٥)، يَحُلُّ ألفاظَها، ويبين مُرادَها[6]، ويتمُّ مُفادَها، وسميتُهُ بـ:

بَيانُ ما للحديثِ من مُصْطَلَح
بِشَرْحِ مَنْظُومَةِ ابْنِ فَرَح

(٧ جعَلهُ اللهُ خالِصاً لوجهِهِ الكريمِ، وسبباً للفوزِ بجنَّاتِ النعيمِ ٧)

ولا بأسَ قبلَ الشُّروعِ في المقصودِ، بذكرِ مُقَدِّمَةٍ تحتوي على جُمَلٍ من الفوائد، التي تتعلَّقُ[8] بما نحنُ بِصَدَدِهِ، لِتَعودَ بِأَحْسَنِ العَوائِد[9].

---

(١) في «ز»: «هذه الطائفة».
(٢) في «ز»: «السنة».
(٣) في «ز»: «متلئلئة بالأنوار».
(٤) في «ز»: «فهذا شرح على المنظومة».
(٥) ما بينهما ليس في «ط»، وبدله: «لابن فرح الإشبيلي، رحمه الله العلي».
(٦) «وبين مرادها» ساقطة من «ط».
(٧) ما بينهما ليس في «ط».
(٨) في «ز» «التي لها تعلق».
(٩) في «ز»: «ليعود بأجمل العوائد».

فوائدُ في طلبِ الحديثِ[1]

الفائدة الأولى

في ذكرِ آدابٍ[2] تتعلَّقُ بالمحدِّثِ والقارِىءِ والمجلِسِ

* منهـا: أَنَّـه ينبغـي للمحـدِّثِ، وكَـذَا القـارىءِ، تصحيـحُ النيَّـةِ، والإخلاصُ للهِ ـ تعالى ـ؛ فإنَّما الأعمالُ بالنيّاتِ، ويَحْرِصُ على نشرِ الحديثِ، مبتغياً بذلكَ جزيلَ الأجْرِ.

* ويُسْتَحَبُّ للمحدِّثِ أن يستعملَ عندَ إرادةِ التَّحديثِ مَانُقِلَ عن إمامِ دَارِ الهجرةِ مالكِ بْنِ أَنَسٍ ـ رضي الله عنه ـ أَنه كانَ إذا أرادَ أن يحدِّثَ توَضَّأَ، وسَرَّحَ لحيتَهُ، وجلسَ على صَدْرِ فِراشِه، وتمكَّنَ في جلوسهِ بوَقارٍ وهَيْبَةٍ، وحَدَّث، فقيلَ لهُ في ذلكَ، فقالَ: أحبُّ أن أُعَظِّم حديثَ رسولِ اللهِ ﷺ[3].

وورِدَ عنهُ ـ أيضاً ـ أَنَّهُ كانَ يتبخَّرُ ويتطيَّبُ، وكانَ إذا رفعَ أحدٌ صوتَهُ،

---

(١) في «ز»: «مقدمة في ذكر الفوائد المشار إليها».

(٢) في «ط»، و«ز»: «آيات»، ولعل الصواب ما أثبتّهُ.

(٣) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦: ٣١٨)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (ص: ٦٩٢).

زَجرَهُ، وتَلا قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ. . . ﴾ الآيةَ[1] [الحجرات: ٢].

وقال بعضُهم: يُنْدَبُ أَن يغتسلَ كاغتسالِه من الجنابَةِ، وَيَسْتاكَ، ويَقُصَّ أَظْفارَهُ وشارِبَهُ، ويلبَسَ أحسنَ ثيابِه، ويجلسَ على فِراشٍ يخصُّهُ، أو على مِنْبَرٍ.

قالوا: ومن خصائصِ الحديثِ أن يُقرأَ على مَكانٍ عالٍ، وأن يجْعَلَ كتبُه على كُرسيٍّ كالمُصْحَفِ.

* **ويُستحبُّ** أن يُقبِلَ على مَنْ يحدِّثُه، وأَلاَّ يقومَ المحدِّثُ، ولا القارِئُ لأحدٍ في حالِ التَّحديثِ؛ إكراماً للحديثِ[2] .

* **ويُستحبُّ** ـ أيضاً ـ أن يُرَتِّلَهُ، ولا يَسْرُدَهُ سَرْداً، بل قالَ بعضُهم: وأن يقرأه بالمَدِّ والإظهارِ والإخفاءِ، وأن يفتَتِحَ المجلسَ ويَخْتِمَهُ بالحمدِ والصَّلاةِ والسلام على سيدِنا رسولِ الله ﷺ، ودُعاءٍ يليقُ بالحالِ، وأن يقرأَ قارئٌ حَسَنُ الصَّوتِ شَيئاً من القُرآنِ في افتتاحِ المجلسِ؛ فقد كانتْ الصَّحَابَةُ تفعلُ ذلكَ، واختارَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ، والحافظُ العِرَاقِيُّ أن تكونَ سُورة الأَعْلَى؛ لمناسبةِ ﴿ سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴾ [الأعلى: ٦]، وَأَلاَّ يُطيلَ المجلس؛ بَلْ يجعلُهُ متوسِّطاً؛ حَذَراً من سآمةِ السَّامِعِ وَمَلَلِهِ، إلا أن يَعْلَمَ أَنَّ الحاضرينَ

---

(١) المرجعان السابقان، وانظر: «فتح المغيث» للسخاوي (٢: ٣١٥)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (٢: ١٣١).

(٢) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣: ٣٦٦)، والخطيب البغدادي في «الجامع لأحاديث الراوي وآداب السامع» (٢: ١٢٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٥: ٣٦٥)، والسمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص: ٦٨).

لا يتبرَّمونَ بِطُولِهِ؛ فقد قالَ الزُّهْرِيُّ: إذا طالَ المجلسُ، كانَ للشيطانِ فيه نَصيبٌ[1].

* والأولى أَلاَّ يحدِّث الشخصُ بحضرة مَنْ هو أَوْلى منهُ؛ لسنِّه، أو علمِه، أو غيرِ ذلك، ولكن يُكْرَهُ أنْ يحدِّثَ في بلدٍ فيه أَوْلى منه، وينبغي له إذا طُلب منه ما يعلمُه أنهُ عندَ مَنْ هو أرجَحُ منه أن يرشدَ إليه، فالدِّين النصيحة، ولا يمتنعُ من تحديثِ أحدٍ لكونِه غيرَ صَحيحِ النِّيَّة؛ فإنَّه يُرْجى صِحَّتُها.

* * *

الفائدةُ الثانيةُ

[في فضل علم الحديث]

* قالَ ابنُ الصَّلاحِ: اعلمْ أنَّ علمَ الحديثَ منْ أفضلِ العُلومِ الفاضِلَةِ، وهو من أكثرُ العُلوم تَوَلُّجاً ـ أي: دُخولاً ـ في فُنونها، لا سيَّما الفِقْهِ الَّذي هو إنسانُ عينِها[2].

وقالَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: المرادُ بالعلوم هُنا: الشَّرعيَّةُ، وهي: التَّفسيرُ والحديثُ والفقهُ.

ولا شكَّ أنَّ كلَّ علمٍ منها ينقسمُ أقساماً، وإنما صارَ احْتِياجُ العلومِ المذكورةِ إلى علمِ الحديثِ أكثرَ بالنِّسبةِ إلى غيرِهِ من فنونِ العِلمِ لما سنذكرُهُ.

---

(١) جاء في حاشية نسخة «ز»: «زاد بعضهم: ويستحب التحديث بمحراب المسجد أو المدرسة، وأن يجعله خلف ظهره، ولايُنافي ذلكَ ماوردَ أن خير المجالس ما استقبل به القبلة، أي: لغير نحو مُحدِّثٍ أو مُدَرِّسٍ. تم.».

(٢) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٥).

وأمَّا علمُ الحديثِ، فاحتياجُ المحدِّثِ إليه ظاهرٌ لا خَفاءَ فيهِ.

وأَمَّا التَّفسيرُ، فإنَّ أَوْلى ما فُسِّرَ بهِ كلامُ اللهِ ـ عزَّ وجل ـ ما ثبتَ عن نبيِّه ﷺ، فيحتاجُ النَّاظِرُ في ذلكَ إلى معرفةِ ما ثبتَ مِمَّا لم يَثْبُتْ، ولا سَبيلَ إلى القيامِ بذلكَ إلاَّ بعلومِ الحديثِ.

وأَمَّا الفقهُ، فاحتياجُ الفقيهِ إلى الاسْتِدلالِ بالحديثِ يُلْجِئُهُ إلى ذلكَ، وليس احتياجُ علمِ الحديثِ من حيثُ هوَ بكثيرِ الاحتياجِ إلى غيرِهِ منَ العلومِ.

* * *

الفائدةُ الثالثةُ

في تفسيرِ ألفاظٍ تدورُ بينَ المحدِّثين، وما يتعلَّقُ بذلكَ

● **الأولُ: الحديثُ:**

أصلُه ضِدُّ القديمِ، وقد استُعْمِلَ في قليلِ الخبرِ وكثيرِه؛ لأنه يَحْدُثُ شيئاً فشيئاً.

قالَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: وكأنَّهُ أُريدَ بهِ ـ يعني: إطلاقَ الحديثِ ـ على ما أُضيفَ إلى النبيِّ ﷺ [٢] مقابلهُ القرآن؛ لأنه قديم[١].

والحديثُ اصطلاحاً يُطْلَقُ على ما أُضيفَ إلى النبيِّ ﷺ [٢] قَوْلاً، أو فِعْلاً، أو تَقْريراً، أو هَمّاً، أو وَصْفاً خَلقياً؛ ككونِه ليسَ بالطَّويلِ، ولا بالقَصيرِ، أو أَيَّاماً ـ أي: أُضيف إليهِ في الأيَّامِ ـ؛ كاستشهادِ عمِّهِ ﷺ

---

(١) انظر «فتح الباري» لابن حجر (١ : ١٩٣).

(٢) مابينهما ساقط من: «ز».

حَمْزَةَ ـ رضي الله عنه ـ بأُحُدٍ، وقتلِ أبي جَهْلٍ، أو أخلاقاً؛ ككونِهِ أحسنَ الناسِ خَلْقَاً وخُلُقاً، وكان ﷺ لا يواجِهُ أحداً بِما يَكْرَهُ[1]، ولا ينتقِمُ لنفسِه إلاَّ أن تُنْتَهَكَ حُرُماتُ الله[2]، وكقولِ ابنِ عبَّاسٍ ـ رضي الله عنه ـ: «كانَ أَجْوَدَ النَّاسِ، وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ في رَمَضَانَ» الحديثَ[3]، ونحوِ ذلكَ.

ويُعَبَّرُ بهذا عن عِلْمِ[4] الحديثِ رِوايةً.

ويُحَدُّ بأنَّه: علمٌ يشتملُ على نقل ذلكَ وروايتِه وحفظه وضَبْطِه وتَحْريرِ ألفاظِهِ.

قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي، فَوَعَاهَا، فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيسَ بِفَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إلى مَنْ هُوَ أَفضلُ مِنْهُ»[5].

---

(١) روى الإمام أحمد في «المسند» (٣: ١٣٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٠٦٥)، وابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (٨٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٣٢٤)، وغيرهم من حديث أنس بن مالك قال: كان رسول الله ﷺ لا يواجه أحداً بما يكره.

(٢) رواه البخاري (٣٣٦٧)، كتاب: المناقب، باب: صفة النبي ﷺ، ومسلم (٢٣٢٧)، كتاب: الفضائل، باب: مباعدته ﷺ للآثام واختياره من المباح أسهله وانتقامه لله عند انتهاك حرماته، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) رواه البخاري (٦)، كتاب: بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، ومسلم (٢٣٠٨)، كتاب: الفضائل، باب: كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير من الريح المرسلة.

(٤) في «ز»: «ويعبر عن هذا بعلم».

(٥) رواه أبو داود (٣٦٦٠)، كتاب: العلم، باب: فضل نشر العلم، والترمذي (٢٦٥٦)، كتاب: العلم، باب: ما جاء في الحث على تبليغ السماع، وابن ماجه (٢٣٠)، في المقدمة، باب: من بلغ علماً، والإمام أحمد في «المسند» (٥: ١٨٣)، وغيرهم من حديث زيد بن ثابت.

وموضوعُهُ: كما قال الكَرمانيُّ في «شرح البخاري»[1]: وأعلم أن علمَ الحديثِ: موضوعُه ذاتُ رسولِ الله ﷺ من حيثُ إنَّه رسولُ الله ﷺ.

وعرَّفَهُ بأنه: علمٌ يعرف بهِ أقوالُ رسولِ الله ﷺ وأفعالُهُ وأحوالُهُ.

وغايتُهُ: الفوز بسعادَةُ الدَّارَيْنِ.

واعْتُرِض على هذا، وأُجيبَ عنهُ بما يطولُ ذكرهُ، فلا حاجة للإطالة به.

وأما علمُ الحديثِ دِرايَةً:

فأحسنُ حدودِه، قولُ الشيخِ عِزِّ الدِّينِ بن عبد السلام وابْنِ جَماعَةَ: علمٌ بقوانينَ أي قواعِدَ يُعْرَفُ بها أحوالُ السَّنَدِ والمتْنِ، من: صِحَّةٍ، وحُسْنٍ، وضَعْفٍ، وعُلُوٍّ، ونُزولٍ، وكيفيةِ التَّحمُّلِ، والأداءِ، وصفةِ الرِّجالِ، وغيرِ ذلك.

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ: أَوْلى تعاريفِه أَنْ يُقالَ: معرفةُ القواعدِ المعرِّفةِ بحالِ الرَّاوي والْمَرْوِيِّ.

قال: وإنْ شئتَ قلت: القواعد..... الخ، وحذفت لفظ «معرفة». فقلتَ: القواعد... إلخ[2].

● الثاني: السُّنَّةُ:

وأصلُها: الطَّريقةُ، تقولُ: فُلانٌ على سُنَّةِ فُلانٍ، إذا كانَ تابِعاً لطريقتِه[3].

وهي: مرادفَةٌ للحديثِ بالمعنى الأَوَّلِ، وهو ما أضيفَ للنَّبِيِّ إلخ.

---

(١) انظر: «صحيح البخاري بشرح الكرماني» (١ : ١٢).

(٢) انظر: «النكت على ابن الصلاح» (ص: ٣٤).

(٣) انظر: «مختار الصحاح» (ص: ١٣٣) مادة (سنن).

وقيلَ: الحديثُ خاصٌّ بفعلِه وقولِه، فالسنةُ أَعَمُّ، انتهى.

● **الثالثُ: الخَبَرُ:**

وهو كَما قالَ ابْنُ حَجَرٍ: عند علماء الفنِّ مرادف للحديث، وقيل: الحديثُ ما جاءَ عن النَّبيِّ ﷺ، والخبرُ ما جاءَ عَنْ غيرِهِ، وَمِنْ ثَمَّ قيلَ لِمَنْ يشتغلُ بالحديثِ: محدِّثٌ، وبالتواريخِ ونحوِها: إخباريٌّ، وقيلَ: بينهما عُمومٌ وخُصوصٌ مطلَقٌ، فكلُّ حديثٍ خبرٌ، ولا عَكْسَ[(١)].

وقالَ أبو حامدٍ المقدسيُّ: زادَ بعضُ المحقِّقِينَ في تعريف الحديثِ، فقالَ: ما جاءَ عن النبيِّ ﷺ بعدَ البِعْثَة تَشْرِيعاً؛ ليُحترزَ بهِ عن شيئينِ: ما كانَ قبلَها، وبغيرِ التَّشريع.

● **الرابعُ: الأَثَرُ:**

وهو لغةً: البَقِيَّةُ[(٢)].

وهو شاملٌ لقولِ بعضِهم: والأثرُ في الأصلِ ما ظهرَ من مَشْيِ الشخْصِ على الأرضِ.

واصطلاحاً: الأحاديثُ مرفوعةً، أو موقوفةً.

ومنه: «شَرْحُ مَعاني الآثارِ»؛ لاشتمالِه عليها، وبعضُ الفقهاءِ قصرَ الأثرَ على الأحاديثِ الموقوفةِ، يُقال: أَثَرْتُ الحديثَ، بمعنى: رَوَيْتُهُ[(٣)].

---

(١) انظر: «نزهة النظر» لابن حجر (ص: ٣٧).

(٢) انظر: «مختار الصحاح» (ص: ٢)، مادة (أثر)، و«القاموس المحيط» (ص: ٣٠٨)، مادة (أثر).

(٣) انظر: «أساس البلاغة» (ص: ١١)، مادة (أثر).

● **الخامسُ: السَّنَدُ:**

وهو الإخبارُ عن طريقِ المَتْنِ، وأخذُه إمَّا من السَّنَدِ: وهوَ ما ارتفعَ وعَلا عن سفح الجَبَلِ؛ لأنَّ المسنِدَ يرفعُه إلى قائِلِهِ، أو من قولهم: فلانٌ سَنَدٌ ـ أيِ: مُعْتَمَدٌ عليه ـ[1]، فسُمِّيَ الإخبارُ عن طريقِ المتنِ سَنَداً؛ لاعتمادِ الحُفَّاظِ في صحَّةِ الحديثِ، وضعفِه عليه.

● **السادسُ: الإسْنادُ:**

وهو رَفْعُ الحَديثِ[2] على قائِلِهِ.

قال الطيبيُّ: وهما مُتقاربانِ[3].[4].

وقال ابنُ جَماعَةَ: المحدِّثونَ يستعملونَ السَّنَدَ والإسنادَ لشيءٍ واحدٍ[5].

● **السَّابعُ: المُسْنَدُ:**

بفتح النون، وله اعتبارات:

أحدُها: الحديثُ المذكورُ في أنواعِ علومِ الحديثِ، وهو ما أُضيفَ إلى النبيِّ ﷺ وسلم قَوْلاً أو فِعْلاً أو تَقْريراً، مُتَّصلاً كان أو مُنْقطعاً.

وقيل: ما اتَّصلَ إسنادُه إلى مُنْتَهاهُ، ولو كانَ مَوْقوفاً، لكانَ استعمالَ الموقوفِ فيهِ قليلٌ.

---

(١) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٢٦٣)، مادة (سند).
(٢) في «ط»: «الشخص».
(٣) يعني: السند والإسناد ـ معاً ـ.
(٤) انظر: «الخلاصة في أصول الحديث» للطيبي (ص: ٣٤).
(٥) انظر: «المنهل الروي» لابن جماعة (ص: ٣٧).

وقيلَ: ما أُضيفَ إليهِ ﷺ مَعَ اتِّصالِ سندِه. ورجَّحَهُ ابنُ حَجَرٍ[1].

الثَّاني: الكتابُ الَّذي جُمِعَ فيه ما أَسْنَدَهُ الصَّحابةُ ـ أي: رَوَوْهُ ـ، فهو اسمُ مَفْعولٍ.

الثَّالثُ: أن يُطْلَقَ ويُرادَ بهِ الإسنادُ، فيكونَ مصدراً؛ كـ «مسندِ الشِّهابِ»، و«مسندِ الفردوسِ» ـ أي: أسانيدِ أحاديثِهما ـ.

● **الثَّامن: المَتْنُ:**

وهو ألفاظُ الحديثِ التي يقومُ بها المعنى.

وقال بعضُهم[2]: هو ما ينتهي إليهِ غايةُ السَّنَدِ منَ الكلامِ.

وأخذُهُ إما: من المُماتَنَةِ، وهيَ: المُباعَدَةُ في الغاية؛ لأنَّ المتنَ غايةُ السَّندِ، **أو مِنْ**: مَتَنْتُ الكَبْشَ إذا شَقَقْتَ جِلْدَةَ بَيْضَتِهِ واستخرجْتَها[3]، وكأَنَّ المُسْنِدَ استخرجَ المَتْنَ بِسَنَدِهِ، **أو من المتنِ**، وهو ما صَلُبَ منَ الأرضِ وارتفعَ؛ لأنَّ المُسْنِدَ يقوِّيهِ بالسَّندِ، ويرفعُه إلى قائلِه، أو مِن تَمتينِ القَوسِ، أي: شَدِّها بالعصب[4]؛ لأن المُسنِدَ يقوِّي الحديثَ ويشدُّه بسَنَدِهِ.

❊ ❊ ❊

الفائدةُ الرابعةُ

في تعريفِ المسنِدِ والمحدِّثِ والمفيدِ والحافِظِ

فأَدْنى درجاتِ الأربعةِ:

---

(١) انظر: «نزهة النظر» لابن حجر (ص: ١١٢).

(٢) هو ابن جماعة. انظر كتابه: «المنهل الروي» (ص: ٣٧).

(٣) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ١١١١)، مادة (متن).

(٤) المصدر السابق.

* **المسنِدُ**: بكسر النُّونِ، وهو مَنْ يَرْوي الحديثَ بإسنادِه، سواءٌ كانَ عندَه علمٌ به، أم ليسَ لهُ علم إلاَّ مُجَرَّدُ روايةٍ.

* **وأما المحدث**: فهو أَرْفَعُ منهُ، وهوَ العالِمُ بطُرُقِ الحديثِ، وأسماءِ الرواةِ والمُتونِ، لا مَنِ اقتصرَ على السَّماعِ المجرَّدِ.

* **وأما المُفيدُ**: فرتبتُهُ فوقَ رُتبةِ المحدِّثِ، ودونَ الحافِظِ في العُرْف، كما أنَّ الحجَّة فَوْقَ الثَّبْتِ، كما قاله الذهبيُّ.

وقال: هذه العبارةُ ـ يعني: المفيدَ ـ أولُ ما استُعمل لَقَباً قبلَ الثلاثِ مئة، لُقِّبَ بها أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ يعقوبَ، ذكره السُّيوطيُّ.

* **وأما الحافِظُ**: فالسَّلَفُ يُطْلِقونَهُ والمحدثُ بمعنىً واحدٍ، والحقُّ: أن الحافظَ أخَصُّ، وهو ـ أي: الحَافِظَ ـ في المتأخِّرينَ: المُكْثِرُ من الحديثِ حِفْظاً وروايةً، المتقِنُ لأنواعِه ومعرفتِه روايَةً ودِرايةً، المُدْرِكُ للعِلَلِ، السَّالِمُ ـ في الغَالبِ ـ مِنَ العِلل.

وأَمَّا قولُ أبي بَكْرِ بْنِ أَبي شَيْبَةَ: مَنْ لم يكتبْ عشرين ألفِ حديثٍ إمْلاءً لم يُعَدَّ صاحِبَ حَديثٍ[1]، فذلكَ عندَ المتقدِّمينَ بحسْبِ أزْمِنَتهم.

لكنْ قالَ الزهريُّ ـ رحمهُ اللهُ ـ: لا يولَدُ الحافِظُ إلاَّ كُلَّ أربعينَ سنةً[2].

وقال الحافظُ ابْنُ حَجَرٍ: للأئمَّةِ شروطٌ إذا اجتمعتْ في الرَّاوي سَمَّوْهُ

---

(١) رواه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص: ٣٧٧)، والخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١ : ٧٧)، والسمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص: ١١)، وعندهم (عشرين ألف حديث) بدل (ألف حديث).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧: ٢١١)، وانظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٥: ٣٤٧)، و«لسان الميزان» لابن حجر (٣: ١٦٢).

حافِظاً، وهي: الشُّهرةُ في الطَّلبِ، والأخذُ من أفواهِ الرجالِ لا منَ الصُّحُفِ، والمعرفةُ بطَبقاتِ الرُّواةِ ومراتبِهِمْ، والمعرفةُ بالتَّجْريحِ والتَّعْديلِ، وتمييزُ الصَّحيحِ منَ السَّقيمِ، حتَّى يكونَ ما يستحضرُ من ذلكَ أكثرَ مِمَّا لا يستحضرُ مع استحضارِهِ لِكَثيرٍ من المُتونِ[١].

وقال القاضي أبو شامَةَ: ـ ما ملخَّصُهُ ـ: علومُ الحديثِ الآنَ ثلاثةٌ:

أشرفُها: حفظُ مُتونِه، ومعرفةُ غريبِها وفِقْهِهَا.

والثاني: حفظُ أسانيدها، ومعرفةُ رِجالِها، وتمييزها صحيحِها من سَقيمِها، وهذا كان مهماً، وقد كُفِيَهُ المشتغلُ بالعلمِ بما صُنِّفَ وأُلِّفَ فيهِ منَ الكُتُبِ.

والثالثُ: جمعُه وكتابتُه وسماعُه وَتَطْريقُهُ وطلب العلو فيه، والرحلةُ إلى البلاد، ثم ذمَّ المشتغل بهذا دون غيره[٢]، انتهى.

لكن نظرَ الإمام الحافظُ ابنُ حجرٍ[٣] في كلامِ أبي شامَةَ بأنَّ قولَه: هذا قد كُفِيَهُ المشتغلُ بالعلمِ بما صُنِّفَ فيه، قد أنكرَهُ أبو جعفرٍ وغيرُه.

ويقالُ عليه: إنْ كانَ التَّصنيف في الفنِّ يوجبُ الاتِّكالَ على ذلك، وعَدَمَ الاشتغالِ به، فالقولُ كذلكَ في الفنِّ الأوَّلِ؛ فإنَّ فقهَ الحديثِ وغريبَهُ لا يُحْصَى، وكم مُصَنَّفٍ [فيه]، بل هي أكثرُ من التَّصانيفِ في تمييزِ الرجالِ، والصَّحيحِ من السَّقيمِ.

---

(١) انظر: «النكت على ابن الصلاح» (ص: ٥٤ـ ٥٥).

(٢) ذكره أبو شامة في كتابه «المبعث»، كما نقله الحافظ ابن حجر في «النكت على ابن الصلاح» (ص: ٣٥ـ ٣٦).

(٣) انظر: «النكت على ابن الصلاح» (ص: ٣٦ـ ٣٧).

فإن كانَ الاشتغالُ بالأَوَّلِ مُهِمّاً، فالاشتغالُ بالثاني أَهَمُّ؛ لأنه المِرْقَاةُ إلى الأَوَّلِ، فمنْ أَخَلَّ بهِ، خَلَطَ السقيمَ بالصَّحيحِ، والمعدَّلَ بالجريحِ، وهو لا يشعرُ، والحقُّ أن كُلاًّ منهما مهمٌّ في علمِ الحديثِ، ولا شكَّ أنَّ من جمعَهما، حازَ القِدْحَ المعلَّى، مع قُصورٍ فيه إن أخلَّ بالثالثِ.

ومن أخلَّ بالأَوَّلِ والثاني، فلا حَظَّ لهُ في اسمِ الحُفَّاظِ.

ومن أحرَزَ الأوَّلَ وأَخَلَ بالثاني، كان بعيداً من اسمِ المحدِّثِ عُرْفاً.

ومن أحرزَ الثانيَ، وأخلَّ بالأول، لم يَبْعُدْ عنه اسمِ المحدِّثِ، ولكنْ فيهِ نقصٌ بالنِّسبةِ إلى الأَوَّلِ.

وبقي الكلام في الفن الثالث: وهو السَّماعُ، وما ذُكر مَعَهُ ولا شكَّ أن من جمعَه مع الفَنَّيْنِ الأَوَّلَيْنِ، كانَ أوفرَ سَهْماً، وأَحَظَّ قَسْماً، ومن اقتصرَ عليه، كانَ أَخَسَّ حَظّاً، وأبعدَ حِفْظاً.

فمنْ جمعَ الأمورَ الثلاثةَ، كان فَقيهاً مُحَدِّثاً كامِلاً، ومن انفردَ بفنَّينِ منهُما، كانَ دونَهُ، وإنْ كان لا بُدَّ منَ الاقتصارِ، فَليكن الأَوَّلُ والثَّاني، وهل يُسَمَّى محدِّثاً أو لا؟ فيهِ تردُّدٌ، وأمَّا من اقتصرَ على الثاني والثالثِ، فهو مُحدِّثٌ صِرْفٌ، لا حظَّ لهُ في اسمِ الفقيهِ، كما أنَّ منِ انفردَ بالأَوَّلِ لا حَظَّ لهُ في اسمِ المحدِّثِ، كما ذكرنا.

ولْنَشْرَعْ في المقصودِ، مُسْتَمِدِّينَ منَ اللهِ المَدَدَ، في جميعِ المُدَد.

قال المؤلِّفُ ـ رحمهُ اللهُ تعالى ـ.

* * *

(١ ـ ٤)

[الصَّحيحُ، المُعْضَلُ، المُرْسَلُ، المُسَلْسَلُ]

١ ـ غَـرَامِـي «صَحِيـحٌ» وَالـرَّجَـا فِيـكَ «مُعْضَـلُ»
وَحُـــزْنِـــي وَدَمْعِـــي «مُـــرْسَـــلٌ» وَ«مُسَلْسَـــلُ»

اشتمل هذا البيت على أربعة أنواع:

● **الأول: الصحيح:**

ومعناهُ في اللغة: الصدقُ.

وَحَدُّهُ اصطلاحاً: ما رواه عدلٌ، تامُّ الضَّبْطِ، مُتَّصِلُ السَّنَدِ، من غَيرِ شُذوذٍ ولا عِلَّةٍ ـ وسيأتي تعريفُهما ـ.

* **والمرادُ بالعَدَالَةِ:** مَلَكَةٌ تمنعُ مِنِ اقترافِ الكبائرِ، والإصرارِ على الصَّغائرِ.

والكَبيرة[١] ـ كما قالَ شيخُنا وسيِّدُنا شيخُ الإسلامِ والمسلمينَ شَمْسُ المِلَّةِ والدِّينِ محمدُ الرَّمْلِيُّ الأَنْصارِيُّ الشافِعِيُّ ـ: مَا لَحِقَ بصاحِبِها وَعيدٌ شديدٌ بنصِّ كتابٍ، أو سُنَّة.

والصَّغيرةُ: هي: كلُّ معصيةٍ ليستْ بكبيرةٍ.

---

(١) في «ط»: «والكبائر»، وما أثبتناه أصح.

فالعَدْلُ: من لم يرتكبْ كبيرةً، ولم يُصِرَّ على صغيرةٍ.

والإصرارُ عليها، والإكثارُ مِنْ نَوعٍ، أو أنواعٍ تنتفي به العدالةُ، إلاَّ أن تغلبَ طاعاتُه على ما أَصَرَّ بِهِ، والأقربُ ـ كما قالَهُ شيخُنَا أيضاً ـ: أنَّ المرادَ غَلَبَتُها من وقتِ بُلوغِه إلى وقتِ الحاجةِ، انتهى.

* **والضبطُ**: المرادُ بهِ:

١ـ ضبطُ الصَّدْرِ: بأن يُثْبِتَ ما سمعَهُ؛ بحيثُ يتمكَّنُ مِنِ استحضارِهِ متى شاءَ.

٢ـ والكتابِ: بأن يصونَه لديهِ مُذْ سمعَ فيه وصحَّحَهُ إلى أن يؤدِّيَ منه.

والمرادُ بالتامِّ: الرتبةُ العُليا في ذلكَ.

* **والمراد بمتَّصِلِ السَّنَدِ**: ما سَلِمَ إسنادُه من سُقوطٍ فيه؛ بحيثُ يكونُ كلٌّ من رجاله سمعَ ذلكَ المَرْوِيَّ من شيخِهِ.

* وتقدَّم تعريفُ السَّنَد.

* وَيَتَفاوتُ الصَّحيحُ في القوَّة بحسبِ ضبطِ رجالِه واشتهارِهم بالحفظِ وبالورعِ، وتحرِّي مخرَّجيهِ واحتياطِهِم.

ولهذا اتَّفَقوا على أَنَّ أصحَّ الحديثِ ما اتَّفَقَ على إخراجِهِ الشَّيخان، ثُمَّ ما انفردَ بهِ البُخاريُّ، ثُمَّ مُسْلِمٌ، ثُمَّ ما كانَ على شَرْطِهِما، ثُمَّ على شَرْطِ البُخاريِّ، ثُمَّ على شرطِ مسلمٍ، ثُمَّ شرطِ غيرِهما.

وأَنَّ «صحيحَ ابنِ خُزَيمةَ» أصحُّ من «صحيحِ ابْنِ حِبَّانَ»، و«صحيحَ ابنِ حِبَّانَ» أصَحُّ من «مُسْتَدْرَكِ الحاكمِ»؛ لتفاوتِهم في الاحتياطِ.

ومنَ الرُّتبةِ العُلْيا ما أطلقَ عليهِ بعضُ العلماءِ أَنَّهُ أَصَحُّ الأسانيد؛

كالشافعيِّ عن مالكٍ، عن نافعٍ، عنِ ابْنِ عُمَرَ، وعليهِ فُيقالُ: أحمدُ عنِ الشافعيِّ. . إلخ.

وهذا هو الصَّحيحُ لذاته؛ لأنه اشتملَ من صفات القبول على أعلاها، فَسُمِّيَ بذلك، فإن لم يشتملْ على ذلك، فإن وُجِدَ ما يَجْبُرُ ذلكَ؛ ككَثْرَةِ الطُّرُقِ، فهو صحيحٌ أيضاً، لكنْ لا لِذاتِه.

● **الثَّاني: المُعْضَلُ** ـ بفتحِ الضَّادِ ـ وهو: ما سقطَ من إسنادِه اثنانِ فأكثرُ على الوَلاءِ؛ كقولِ مالِكٍ: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ الْكِلابِ»[1].

● **الثَّالثُ: المُرْسَلُ**، وهو: قولُ مُطْلَقِ التَّابِعِيِّ ـ كبيراً كانَ أو صغيراً ـ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ كذا، أو فُعِلَ بحضرتِه كَذا.

● **الرَّابعُ: المُسَلْسَلُ**، وهو: ما رواه رجالُ إسنادِهِ على حالةٍ واحدةٍ قَوْلِيَّةٍ أو فِعْلِيَّةٍ أَوْ هُمَا.

فالقوليَّةُ: كسمعْتُ فلاناً يقول: أَشْهَدُ باللهِ لَقَدْ حدَّثني فلانٌ. . . إلخ.

والفعليَّةُ: كقولِه: دخلْنا على فلانٍ، فأطعمَنا تمراً. . . إلخ.

وهما معاً: حدثني فلان وهو آخذ بلحيته، قال: آمنت بالقدر. . . . الخ.

---

(١) الذي رواه الإمام مالك في «الموطأ» (٢: ٩٦٩) هو حديث الأمر بقتل الكلاب، فقد روى من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب.
وقد ذكر ابن عبد البر في «التمهيد» (١٤: ٢٢) أحاديث الأمر والنهي عن قتل الكلاب، ولم يذكر شيئاً عن الإمام مالك في النهي، وإنما ذكر فيه ما سلف من روايته عن ابن عمر رضي الله عنهما، والله أعلم.

وقولُه: (**غَرامي**) الغَرَام: قال في «الصحاح»[1]: الحب اللازم، يقال: مغرم بالحب أو قد لزمه الحب، وقيل: الغرام الولوعُ، والغَريمُ: الذي عليه الدَّيْنُ، وقد يكونُ من له الدَّين.

(**والرَّجَا**) هو بمعنى: التوقُّع والأملِ، وهو ممدودٌ، وقصرُه في النَّظْم للضرورةِ، تقول: رجَوْتُه أَرْجُوهُ رَجْواً وَرَجَاءً ورَجَاوَةً، وهمزتُه منقلبةٌ عن واوٍ، بدليلِ ظهورِها في: رَجَاوَةً، وقد جاءَ فيها رَجَاةً وهو ضدُّ اليأس[2].

(**والمعضَلُ**) وهو بفتح الضَّاد المعجمةِ، من أَعْضَلْتُهُ إذا صَيَّر أمرَهُ مُعْضَلاً أي: مُعَياً، يقال: أَعْضَلَهُ؛ أي: أَعْياهُ أمْرُهُ، فهو مُعْضَلٌ، أي: مُعَيّاً[3]، فكأنَّ المحدِّثَ الذي حدَّثه به أعضلَه، فأَعياه، فلمْ ينتفعْ به مَنْ يرويهِ عنه، وقد رُويَ بالصَّحيح محتملاً؛ لكونه يعني أن غرامَهُ بحبِّه حقٌّ لم يغشَهُ تملُّقٌ، ولا تمنُّعٌ، وهو المعنى القريب، أو بمعنى ما اصطلحَ عليه أئمَّةُ الحديث منْ أنه الحديثُ الصَّحيحُ. . . إلخ.

وقولُهُ: (**وحُزْني ودَمْعي**) لَفّ، وَما يأتيه على ترتيبه، من النشر.

(**مُرْسَلٌ**) من قولِكَ: جاؤوا أرسالاً، إذا أَتَوْا فَوجاً فَوْجاً، أي: مُتَتابِعين دائماً، يتجدد أمثاله[4].

* * *

---

(١) انظر: «مختار الصحاح» (ص: ١٩٨)، مادة (غرم).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ١١٥٨)، مادة (رجو).

(٣) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٩٣٠)، مادة (عضل)، و«مختار الصحاح» (ص: ١٨٤)، مادة (عضل).

(٤) انظر: «أساس البلاغة» (ص: ٢٣١)، مادة (رسل).

(٥ ـ ٧)

[الشاهِدُ، الضَّعِيفُ، المَتْرُوك]

٢ـ وَصَبْــرِيَ عَنْكُــمْ «يَشْهَــدُ» الْعَقْــلُ أَنَّــهُ
«ضَعِيـــفٌ» وَ«مَتْــرُوكٌ» وَذُلِّــيَ أَجْمَــلُ

اشتمل هذا البيتُ على ثلاثةِ أنواعٍ:

● **الأَوَّل: الشَّاهِدُ:**

وهو: أن يرويَ حديثاً بمعنى حديثٍ، لا بلفظهِ؛ فيكونَ شاهداً له.

● **الثَّاني: الضَّعِيفُ:**

وهو: ما لم يجتمع فيه شروطُ الصحيح، ولا شروطُ الحَسَنِ، أو ما نَقَصَ عن دَرَجةُ الحَسَن قليلاً، فآخر مراتِبِ الحَسَنِ هي أولُ مراتبِ الضَّعيف.

والضعيفُ تحته مَرَاتِبَ كثيرةٌ، قيل: تزيدُ على الثَّمانينَ، وما ذكرناه ضابطٌ جامعٌ، فلا يحتاجُ إلى تَنويعِهِ.

وتتفاوت درجاتهُ في الضَّعْفِ بحَسَبِ بُعْدِهِ من شروطِ الصَّحيحِ، كما اختلفتْ درجاتُ الصَّحيحِ.

ثم منه مَا لَهُ لقبٌ خَاصٌّ: كالمَوْضُوعِ، والمَقْلوبِ، والشَّاذِّ، والمعلَّلِ،

والمضْطَرِب، والمُرْسَلِ، والمنقطِع، والمُعْضَل، وغيرِها.

● **الثَّالثُ: المَتْرُوكُ:**

وهو: في اللُّغةِ: السَّاقطُ[1]، وفي الاصطلاحِ: ما انفردَ بروايتهِ من اتهم بالكذبِ، وهو ما دخل تحتَ الضَّعيف، فيكون عطفُه في النَّظْمِ من عطفِ الخاصِّ على العامِّ في أحد مَعْنَيَي التورية.

وقولُهُ: (وصَبْري) وتعريفُ الصَّبَر حسنُ اليقينِ عندَ الجزَع، وقيل: حَبْسُ النَّفْسِ عندَ المكروهِ.

وقولُهُ: (العَقْلُ) وَحَدُّهُ: قوَّةٌ للنَّفْسِ يستعدُّ بها للعلومِ والإدراكاتِ، وحقيقتُهُ: صفةٌ يميَّزُ بها بينَ الحَسَنِ والقَبيحِ، وقيلَ: غريزةٌ يتبعُها العلمُ بالضَّروريَّاتِ عنَد سلامةِ الآلاتِ، ومحلها: القلبُ على الصحيح.

* * *

---

(١) انظر: «لسان العرب» (١٠: ٤٠٥)، مادة (ترك).

(٨ ـ ٩)

[الحَسَنُ، السَّماعُ]

٣ـ وَلا «حَسَنٌ» إلاَّ «سَمَاعُ» حَدِيثِكُمْ
مُشَافَهَةً يُمْلَى عَلَيَّ فَأَنْقُلُ

اشتمل هذا البيت على نوعين:

● **الأَوَّلُ: الحَسَنُ:**

وهو عنْدَ المحدِّثين ينقسم إلى قسمين: حَسَنٌ لِذاتِهِ، وحَسَنٌ لغيرِهِ.

فالأَوَّلُ: ما اتَّصَلَ سندُه بِنَقْلِ مَنْ عُرِفَ بالصِّدْقِ وَالعدالَةِ، مِمَّنْ لم يَبْلُغْ دَرَجَةَ الصَّحيحِ؛ لقصورِهِ حِفْظاً، وإِتْقاناً، معَ السَّلامَةِ منَ الشُّذوذِ والعِلَّة القادِحَةِ.

والثَّاني: أن يكونَ في الرَّاوي ضعفٌ ينجبرُ بمتابعةِ مثله؛ كالمستورِ الَّذي لم يُفَسَّقْ، وليسَ مُغَفَّلاً كثيرَ الخطَأ، وإذا تُوبِع بمثله معَ اتِّصالِ السَّنَدِ، والسَّلامةِ منَ الشُّذُوذِ والعِلَّةِ القادِحَةِ، انجبرَ، وصَارَ حديثُهُ حَسَناً.

● **الثَّاني: السَّماعُ:**

وهوَ شامِلٌ للسَّماعِ على الشَّيْخ، والمشافَهَةِ، وهي السَّماعُ من لفظِ الشَّيخِ، وذلك أَعْلى مراتب التَّحَمُّلِ.

قولُه: (**ولا حَسَنٌ**) ومعناهُ في اللغة: ما تشتهيهِ النَّفْسُ، وتَميلُ إليه[1]، وعندَ الأشاعِرَةِ: ما لم يُنْهَ عنهُ شَرْعاً[2].

* * *

(١) انظر: «أساس البلاغة» (ص: ١٢٦)، مادة (حسن).
(٢) انظر: «المواقف» للإيجي (٣: ٢٦٨).

(١٠)
[المَوْقوفُ]

٤ـ وَأَمْــرِيَ «مَــوْقُــوفٌ» عَلَيْــكَ وَلَيْــسَ لِــي
عَلَــــى أَحَـــدٍ إلاَّ عَليــــكَ المُعَــــوَّلُ

اشتملَ هذا البيتُ على نوعٍ واحدٍ:

وهو المَوْقُوفُ:

والمرادُ به عندَ الإطلاقِ: ما قالَهُ الصَّحابِيُّ، أو فَعَلَه، أو نحوُ ذلك.

وقيلَ: هو ما يوقَفُ على الصَّحابِيِّ، ولم يُرْفَعْ إلى النبيِّ ﷺ.

وينقسمُ إلى مُتَّصل ومُنْقَطِعٍ؛ ـ كالمرفوعِ ـ.

تنبيه: **الأَثَرُ** يُطْلَقُ على المَرْوِيِّ، سواءٌ كانَ عنِ النبيِّ ﷺ، أو عن صَحَابيٍّ، كما تقدَّمَ.

قال النوويُّ: وهو المذهَبُ المُخْتارُ الَّذي قالَه المحدِّثونَ.

وقال الفقهاءُ الخراسانِيُّونَ: الأَثَرُ: ما يُضافُ إلى الصَّحابيِّ موقوفاً عليه[1].

فكلُّ واحدٍ منَ الموقوفِ والمرفوعِ أخصُّ من الأَثَرِ مطلقاً، والأَثَرُ أعَمُّ مُطْلَقاً[2].

---

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (١ : ٦٣).

(٢) المرجع السابق، وانظر: «إرشاد طلاب الحقائق» للنووي (ص: ٧٥ـ ٧٦).

(١١)

[المَرْفُوعُ]

٥ـ وَلَـوْ كَـانَ «مَـرْفُـوعـاً» إِلَيْـكَ لَكُنْـتَ لِـي
عَلَـى رَغْـمِ عُـذَّالِـي تَـرِقُّ وَتَعْـدِلُ

اشتملَ هذا البيتُ على نوعٍ واحدٍ:

وهوَ المرفوعُ.

وتعريفُهُ: ما أُضيفَ إلى النبيِّ ﷺ من قَوْلٍ، أو فِعْلٍ، أو تَقْريرٍ، سواءٌ كانَ المُضيفُ إليهِ صَحابِيّاً، أو غَيرَهُ.

يدخلُ فيه: مُتَّصِلُ الإسنادِ، وغيرُهُ.

ومثالُ الْقولِ: «الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»(١).

ومثالُ الفعلِ: «كانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتاكُ»(٢).

---

(١) رواه البخاري (١)، كتاب: بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، ومسلم (١٩٠٧)، كتاب: الإمارة، باب: قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية»، من حديث عمر بن الخطاب.

(٢) رواه البخاري (٦٥٢٥)، كتاب: استتابة المرتدين، باب: حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم، ومسلم (١٧٣٣)، كتاب: الإمارة، باب: النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها، من حديث أبي موسى الأشعري.

ومثالُ التقريرِ: إقرارُهُ ﷺ على سَنِّ خُبَيْبٍ الصَّلاةَ عِنْدَ القَتْلِ[1]، وكإقرَارِهِ أبا بكرٍ على أكلِ الضَّبِّ.

* * *

(١) رواه البخاري (٢٨٨٠)، كتاب: الجهاد والسير، باب: هل يستأسر الرجل ومن لم يستأسر، ومن ركع ركعتين عند القتل، من حديث أبي هريرة في حديثه الطويل.

(١٢ ـ ١٣)
[المُنْكَرُ، المُدَلَّسُ]

٦ـ وَعَــذْلُ عَــذُولِــي «مُنْكَــرٌ» لا أُسِيغُــهُ
وَزُورٌ وَ«تَــدْلِيــسٌ» يُــرَدُّ وَيُهْمَــلُ

اشتمل هذا البيت على نوعين:

● **الأَوَّلُ: المُنْكَرُ:**

وهو الَّذي ينفردُ بهِ الرجلُ، ولا يُعْرَفُ مَتْنُهُ من غيرِ روايتِهِ، إلاَّ منَ الوجهِ الَّذي رَواهُ منهُ، ولا مِنْ غيرِه، وقيلَ: ما انفردَ بهِ مَنْ لم يبلُغْ في الثقةِ والإتقانِ ما يُحْتَمَلُ معهُ تفرُّدُهُ.

● **الثَّاني: التدليسُ:**

وهو أقسامٌ ـ ويثبتُ بِمَرَّةٍ ـ.

الأَوَّلُ: أن يرويَ المدلِّسُ عَمَّنْ لَقِيَهُ، أو سمعَ منهُ ما لم يسمعْهُ منه، وَيُسْقِطَ مَنْ حَدَّثَهُ بهِ؛ لضعفٍ أو صِغَرِ سِنٍّ، أو غيرِ ذلك، ويرتقيَ لشيخِهِ فيسندَهُ لهُ بلفظٍ يحتملُ الاتِّصالَ؛ كَعَنْ.

وقال **والثَّاني**: وهو أَخَفُّها: تَدْليسُ الشُّيوخِ، وهو: أَنْ يصفَ الشَّيْخَ بِما لا يُعرفُ بهِ؛ لضعفِهِ، أو صغرِ سنِّه، أو إيهاماً لكثرةِ شيوخِهِ.

والثَّالثُ: وهو شَرُّهَا: تَدْليسُ التَّسْوِيَةِ، وهو: أن يرويَ حديثاً عن شيخٍ ثِقَةٍ، وهُوَ يروي عن ضَعيفٍ عَنْ ثِقَةٍ، فيأتي المدلِّسُ الَّذي سمعَ الحديثَ منَ الثِّقَةِ الأَوَّلِ، فيُسْقِطُ الضَّعيفَ منْ بَيْنِ الثِّقَتَيْنِ اللذَيْنِ تَلاقَيا، ويَجْعَلُ الحديثَ عن شيخِ الثِّقَةِ عنِ الثِّقَةِ بلَفْظٍ يحتملُ الإتِّصالَ؛ ليستويَ الإسنادُ كُلُّهُ ثِقاتٌ.

وقولُهُ: (**وَعذل**) أي: لومُ.

وقولُهُ: (**لا أُسيغُهُ**) أي: لا أُجيزُهُ.

وقولُهُ: (**وزورٌ**) أي: كَذِبٌ[1].

وقولُهُ: (**وتدليسٌ**) أي: تَغْطِيَةٌ[2].

* * *

(١) انظر: «مختار الصحاح» (ص: ١١٧)، مادة (زور).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٤٩١)، مادة (دلس)، و«مختار الصحاح» (ص: ٨٧)، مادة (دلس).

(١٤ـ ١٥)

[المُتَّصِلُ، المُنْقَطِعُ]

٧ـ أُقَضِّـي زَمَـانِـي فِيـكَ «مُتَّصِـلَ» الأَسَـى
وَ«مُنْقَطِعـاً» عَمَّـا بِـهِ أَتَـوَصَّـلُ

اشتملَ هذا البيتُ على نوعينِ:

● **الأَوَّلُ: المُتَّصِلُ:**

ويُقالُ فيه: المَوْصولُ والمُتَّصِلُ، وهوَ: ما اتَّصَلَ سَنَدُه إلى النبيِّ ﷺ أوالصَّحابيِّ، بسماعِ كُلِّ راوٍ مِمَّنْ فوقَهُ إلى مُنتهاهُ.

فهو أعمُّ مُطْلَقاً من الموقوفِ، والمرفوعِ، كذا قيلَ، وقيل: إن بين المتَّصِلِ وبينَ كُلٍّ منهما عُموماً وخُصوصاً من وجهٍ.

● **الثَّاني: المُنْقَطِعُ:**

وهو: ما سقَطَ من روايتِه واحدٌ غَيْرَ الصَّحابِيِّ، وكذا اثنانِ غيرُ مُتواليينِ وأكثرُ، فهو أَعَمُّ مطلقاً من المرسَلِ، والمعضَلِ، وهما أَخَصُّ منهُ مطلقاً.

قوله: (**أُقَضِّي**) أي: أترك.

وقوله: (**الأَسَى**) أي: الحزن[1].

وَشَبَّه الناظمُ الحزن بالموتِ المستلزِمِ للأكفانِ، فقالَ ـ رحمهُ اللهُ ـ:

* * *

---

(١) انظر: «مختار الصحاح» (ص: ٧)، مادة (أسا).

(١٦)
[المُدْرَجُ]

٨ـ فَهَا أَنَا فِي أَكْفَانِ هَجْرِكَ «مُدْرَجٌ»
تُكَلِّفُنِي مَا لاَ أُطِيقُ فَأَحْمِلُ

اشتملَ هذا البيتُ على نوعٍ واحدٍ:

وهو المُدْرَجُ:

وهو: ما أُلحِقَ في حديثِ رسولِ اللهِ ﷺ من كلامِ بعضِ الرُّواةِ مُتَّصِلاً بمتنِ الحديثِ من غيرِ فَصْل، فَيُتَوَهَّمُ أنَّ الجميعَ مرفوعٌ، ويكونُ ذلكَ آخرَهُ غالِباً، ويقعُ أَوَّلاً ووَسَطاً، ويُبَيِّنُ هذا مَجِيءُ الحديثِ من بعضِ الطُّرُقِ بتمامه ويقتصر على أحدهما بعبارةٍ تفصِلُ هذا منْ هذا.

ومن المُدْرَجِ: أن يكونَ الحديثُ بإسنادين، فَيُسَاقَ بتمامه، وَيَقْتَصِرُ على أحدِهِما، وما يقعُ في الإسناد، وذلك مبيَّنٌ في المبسوطات.

قولُه: (**هَجْرِكَ**) أي: تَرْكِكَ لي[١].

وقولُه: (**تُكَلِّفُني**) أي: تُلْزِمُني بحملِ ما يَشُقُّ عَلَيَّ، فأحملُ ذلك[٢].

---

(١) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٤٤٦)، مادة (هجر).

(٢) انظر: «أساس البلاغة» (ص: ٥٥٠)، مادة (كلف)، و«القاموس المحيط» (ص: ٧٦٥)، مادة (كلف).

(١٧)

[المُدَبَّجُ]

٩ـ وَأَجْـرَيْـتُ دَمْعِـي فَـوْقَ خَـدِّي «مُـدَبَّجـاً»
وَمَـــا هِـــيَ إِلاَّ مُهْجَتِـــي تَتَحَلَّـــلُ

اشتمل هذا البيت على نوع:

وهو المُدَبَّجُ:

وتعريفُهُ: أن يرويَ القرينانِ المتشابهانِ في السِّنِّ والأَخْذِ عنِ المشايخِ كُلٌّ عَنِ الآخَرِ؛ كأبي هريرةَ وعائشةَ ـ رضي الله عنهما ـ، أو مالكٍ والأوزاعيِّ وأحمدَ بْنِ حَنْبَلٍ وعلي بن المديني، فإن رَوَى أحدُهما عن الآخَرِ بلا عَكْسٍ، لم يُسَمَّ مدبَّجاً، وتسمَّى: روايةَ الأقرانِ.

ومن المستطرفاتِ أنَّ محمَّدَ بْنَ سِيرينَ روى عن أخيهِ يحيى بْنِ سِيرينَ، وهو رَوَى عن أخيهِ أَنَسِ بْنِ سِيرينَ، وهو رَوَى عن أنسِ بْنِ مالِكٍ، فوقع في هذا السَّنَدِ ثلاثةٌ تابِعيُّون إخوة، روى بعضُهم عن بعضٍ(١).

---

(١) انظر: «أطراف الغرائب والأفراد» للدارقطني (٢: ١٣)، و«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (١٤: ٢١٥)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٣١٢)، و«تدريب الراوي» للسيوطي (٢: ٧٢٣).

قولُهُ: (**وَأَجْرَيْتُ دَمْعِي فَوْقَ خَدِّي مُدَبَّجاً**) أي: على دِيْبَاجَتَي الوجهِ، وهما الخَدَّان[1].

وقولُهُ: (**وَمَا هِيَ إلاَّ**) أي: هذه الحالة (**إلاَّ مُهْجَتِي**) أي: نفسي[2] (**تَتَحَلَّلُ**) أي: تَهْلَكُ منها.

* * *

---

(١) انظر: «أساس البلاغة» (ص: ١٨٢)، مادة (دبج)، و«مختار الصحاح» (ص: ٨٣)، مادة (دبج).

(٢) انظر «مختار الصحاح» (ص: ٢٦٦)، مادة (مهج)، و«القاموس المحيط» (ص: ١٨٨)، مادة (مهج).

(١٨)
[المُتَّفقُ والمُفْتَرِقُ]

١٠ـ «فَمُتَّفِـــقٌ» جَفْنِـــي وَسُهْـــدِي وَعَبْـــرَتِـــي
وَ«مُفْتَــــرِقٌ» صَبْــــرِي وَقَلْبِــــي المُبَلْبَـــــلُ

اشتمل هذا البيت على نوع واحد:

وهو: المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ:

وتعريفه: ما اتَّفق لَفظُهُ، وافترقَتْ أشخاصُه، وينقسمُ لأقسامٍ:

الأَوَّلُ: ما اتَّفَقَتْ أسماؤُهم وأسماءُ آبائِهم؛ كالخليلِ بْنِ أَحْمَدَ: سِتَّةٌ.

الثَّاني: ما اتَّفَقَتْ أسماؤُهم وأسماءُ آبائِهم وأجدادِهم؛ كأحمدَ ابْنِ جعفرِ بْنِ حمدان، أربعةٌ، ومحمدِ بْنِ يعقوبَ بْنَ يوسُفَ النَّيْسابوريِّ: اثنانِ في عصرٍ واحدٍ، وَرَوى عنهما الحاكمُ، أحدُهما أبو العبَّاسِ الأَصَمُّ، والآخَرُ الحافِظُ أبو عبدِ الله بنُ الأَخْرَمِ.

الثَّالثُ: الاتِّفاقُ في الكُنْيَةِ والنِّسْبَةِ؛ كأبي عِمْرَانَ الجَوْنِيِّ: اثنانِ.

الرَّابعُ: في الاسمِ وكُنْيَةِ الأبِ: كصَّالحُ بنُ أبي صالحٍ: أربعةٌ.

الخامسُ: عكسُه؛ كأبي بكر بن عَيَّاشٍ: ثلاثةٌ.

السَّادسُ: الاتِّفاقُ في الاسمِ واسم الأَبِ والنِّسْبَةِ؛ كمحمَّدِ ابْنِ عبدِ اللهِ الأَنْصارِيِّ: اثنانِ في عصرٍ واحدٍ.

السَّابع: في الاسم فَقَطْ، ويُطلقُ في الإسنادِ، فإن كانَ مُطْلِقُهُ: سُليمانَ بْنَ حَرْبٍ، أو قُتَيْبَةَ بْنِ سَعيدٍ، أو مُسَدَّداً، فذاك حَمَّادُ بْنُ زيدٍ، أو كانَ مُوسى بْنَ إسْماعِيلَ التَّبُوذَكِيَّ، أو عَفَّانَ بْنَ مَسْلَمَة، أوِ الحَجَّاجَ ابْنَ مِنْهالٍ، فذاك حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ.

الثَّامِنُ: الاتِّفاقُ في لفظِ النِّسْبَةِ، والافتراق من حيثُ إنَّما نسب إليه أحدهما غير ما نسب إليه الآخر؛ كالحنفيِّ، للقبيلة، والحنفي إلى أبي حنيفة.

قولُه: (**سُهْدِي**) أي: سَهَري[1]، (**وَعَبْرَتي**): دمعي، وتقدم تعريف العبر قريباً (**وقلبي**): فؤادي، (**والمُبَلْبَلُ**): المَهْموم، من: البلبلة، والبَلْبالُ: أي: الهم وَوَسْواسُ الصَّدْرِ[2].

* * *

(١) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٢٦٤)، مادة (سهد)، و«مختار الصحاح» (ص: ١٣٤)، مادة (سهد).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٨٧١)، مادة (بلل).

(١٩)
[المُؤْتَلفُ والمُخْتَلِفُ]

١١ـ وَ«مُـؤْتَلِـفٌ» وَجْـدِي وَشَجْـوِي وَلَـوْعَتِـي
وَ«مُخْتَلِـفٌ» حَظِّـي وَمَـا فِيـكَ آمُـلُ

اشتمل هذا البيتُ على نوعٍ واحدٍ:

وهو المُؤْتَلِفُ والمُخْتَلِفُ:

وهذا نوعٌ مُهِمٌّ ينبغي لطالبِ الحديثِ أن يعتنيَ بمعرفتِه، وهو أن تتَّفِقَ الأسماءُ في الخَطِّ، وتختلفَ في اللَّفْظ، سواءٌ كانَ مرجعُ الاختلاف النَّقْطَ، أو الشَّكْلَ؛ كَعَثَّامِ ـ بمهملة ومثلثة ـ بْنِ عَلِيٍّ، وَغَنَّامِ ـ بمعجمةٍ ونونٍ ـ بْنِ أَوْسٍ.

أَمَّا إذا اتفقتِ الأسماءُ خَطّاً ولفظاً، واختلفَ الآباءُ نطقاً مع ائتلافها خطاً؛ كمحمدِ بْنْ عَقيلٍ ـ بفتح العين ـ، ومحمدِ بْنِ عُقيلٍ ـ بضمِّها ـ، **الأول**: نيسابوريٌّ، **والثاني**: قريابي، وهما معروفان.

أوبالعكس؛ كأَنْ تختلفَ الأسماءُ نُطْقاً، وَتتَّفِقَ خَطّاً، وَتتَّفِقَ الآباءُ نُطْقاً وخَطّاً؛ كَشُرَيْحِ بْنِ النُّعْمان، وَسُرَيْجِ بْنِ النُّعْمانِ؛ بدليلِ قولِه: والأول بالشِّينِ المعجمَةِ، والحاءِ المهملة، وهو تابعيٌّ يروي عن عليٍّ، والثاني بالسِّينِ المهملَة، والجيمِ، وهو من شيوخ البخاريِّ، وهذا النوع يُسَمَّى:

المتشابِهَ، ويتركَّبُ من هذا النَّوعِ أنواعٌ منها:

أن يحصلَ الاتِّفاقُ والاشتباهُ في الاسمِ، واسمِ الأبِ، إلاَّ في حرف، أو حرفين فأكثرَ من أحدِهما، أو فيهما، وهو على قسمين:

إما أن يكونَ الاختلافُ بالتغييرِ وعدة الحروف ثابتةٌ في الجهتين أو يكون الاختلاف بالتغيير معَ نُقْصانِ بعضِ الأسماءِ عن بعضٍ.

فمن أمثلةِ الأَوَّلِ: محمَّدُ بْنُ سِنان، بكسر المهملَة، ونونين بينهما ألف، وهم جماعة، منهم العَوْقِي: بفتحِ العينِ والواو، ثم قاف، ومحمَّدُ بْنُ سَيَّار، بفتح المهملة، وتشديد الياء التحتانية، وبعد الألف راءٌ، وهم أيضاً جماعة، منهم اليمانيُّ الشيخُ يونُسُ.

ومن أمثلةِ الثَّاني: عبدُ اللهِ بْنُ زَيْدٍ: جماعةٌ، منهم في الصَّحابةِ صاحِبُ الأذانِ، واسمُ جَدِّهِ عَبْدُ رَبِّهِ، وراوي حديثِ الوضوءِ، واسمُ جَدِّهِ عاصِمٌ، وهما أيضاً راويان. وعَبْدُ اللهِ بْنُ يزيدَ، بزيادةِ ياءٍ في أوَّلِ اسمِ الأبِ، والزَّايُ مكسورةٌ، وهم أيضاً جماعة، منهم في الصحابةِ الحطي، يُكْنَى أبا موسى، وحديثُه في الصَّحيحينِ، ومنهم عبدُ اللهِ بْنُ يحيى، وهم جماعةٌ، وعبدُ الله بن نُجَيّ، بضمِّ النونِ وفتحِ الجيم وتشديد الياء، تابعيٌّ معروف.

ومنها: أن يحصُلَ الاتِّفاقُ في الخَطِّ والنطق لكن يحصل الاختلافُ والاشتباهُ بالتقديمِ والتأخيرِ، إمَّا في الاسمينِ جملةً، أو نحوِ ذلك؛ كأَنْ يقعَ التقديمُ والتأخيرُ في الاسمِ الواحدِ في بعضِ حروفِهِ بالنسبةِ إلى ما يشتبهُ به: كالأَسْوَدِ بْنِ يَزيدَ، ويَزيدَ بْنِ الأَسْوَدِ، وهوَ ظاهِرٌ، ومنهُ عبدُ اللهِ بنُ يزيدَ، ويزيدُ بْنُ عبدِ اللهِ، ومثالُ الثاني: أيوبُ ابْنُ يسارٍ، وأيوبُ بْنُ بَشَّارٍ، الأَوَّلُ مَدَنِيٌّ، والآخَرُ مجهولٌ.

تنبيه: ومن المهمِّ عندَ المحدِّثينَ معرفةُ طبقاتِ الرُّواة، وفائدتُه: الأَمْنُ

من تَداخُلِ المُشْتَبِهَيْنِ، وإمكانُ الاطِّلاع على تبيين المدلِّسينَ.

والطبقةُ في اصطلاحِهم عبارةٌ عنْ جَماعةٍ اشتركوا في السِّنِّ، ولِقاءِ المشايِخِ.

ومعرفةُ مَواليدِهِمْ، وَوَفيَاتِهم؛ لأن بمعرفتها يحصُلُ الأَمْنُ من دعوى المدَّعِي للقاءِ بعضِهم، وهو في نفسِ الأمرِ ليسَ كذلكَ.

ومعرفةُ بُلْدانِهم، وأوطانِهم، وفائدتُه: الأَمْنُ من دَعْوى المدَّعِي للقاءِ تداخُلِ الاسمينِ إذا اتَّفقا لكنِ افترقا في النسب.

ومعرفةُ أحوالِهم تَعْديلاً وتَجْريحاً أوجَهالَةً؛ لأن الرَّاوي إمَّا أن تُعْرَفَ عَدالَتُهُ، أو فِسْقُهُ، أو لا يُعْرَفَ فيهِ شيءٌ من ذلكَ، ومن أهمِّ ذلكَ بعدَ الإطلاقِ معرفةُ مراتِبِ الجَرْحِ والتَّعديلِ.

وللجَرْحِ مراتبُ أَسْوَؤُها: الوَصْفُ بما دلَّ على المبالَغَةِ فيه، وأَصْرَحُ ذلكَ التَّعْبيرُ بأفعلَ؛ كأكذبِ الناس، وكذا قولُهم: إليهِ المنتهى في الكذب، وهو رُكْنُ الكَذِب، ثمَّ دَجَّالٌ، أو وَضَّاعٌ، أو كَذَّابٌ، وهي دونَ الَّتي قبلَها، وما كان فيها نوعُ مبالغَةٍ، وأَسْهَلُها قولهم: فُلانٌ لَيِّنٌ، أو سَيِّءُ الحِفْظِ، أو فيه أَدْنى مَقالٍ.

ومنَ المهمِّ ـ أيضاً ـ: معرفةُ مراتبِ التَّعدِيل، وأَرْفَعُها: الوصفُ ـ أيضاً ـ بما دلَّ على المبالَغَةِ فيه، وأصرحُ ذلكَ التَّعبيرُ بأفعلَ: كأَوْثَقِ النَّاسِ، أو أَثْبَتِ النَّاسِ، أو إليهِ المنتهَى في التَّثَبُّتِ، ثم ما تأَكَّدَ بصفةٍ من الصفاتِ الدَّالَّةِ على التَّعْديل، أو صِفَتَيْنِ؛ كثقةٍ ثقةٍ، أو ثَبْتٍ ثَبْتٍ، أو ثقةٍ حافظٍ، أو عَدْلٍ ضابِطٍ، أو حافظٍ، أونحو ذلك، وأَدْناها: ما أَشْعَرَ بالقربِ من أَهْلِ التَّجْريحِ؛ كشيخٍ، ويُرْوَى حديثُهُ، ويُعْتَبَرُ به، ونحوِ ذلك.

وتُقْبَلُ التَّزْكِيَةُ من واحدٍ عارفٍ بأسبابِها على الأَصَحِّ، والجَرْحُ مُقَدَّمٌ على التَّعْديلِ، إن صَدَرَ مُبَيَّناً من عارفٍ بأسبابهِ؛ لأنَّه إن كانَ مُفَسَّراً، لم يقدحْ فيمَنْ ثَبَتَتْ عدالَتُه، وإنْ صَدَرَ من عارِفٍ بأَسْبَابِهِ، لم يُعْتَبَرْ بهِ أيضاً، فإنْ خَلا الجرحُ عن تعديلٍ، قُبِلَ الجرحُ فيه مُجْمَلاً غيرَ مبيَّنِ السَّببِ إذا صدرَ من عارفٍ على المُخْتار.

وقولُهُ: (وَجْدِي) أي: حُزْني[1]، (وشَجْوِي) هَمِّي (وَلَوْعَتِي) حرقتي: هيَ الهمُّ والحزن[2]، (وحَظِّي): نصيبي، و(آمُلُ): أطلب.

* * *

---

(١) انظر: «أساس البلاغة» (ص: ٦٦٦)، مادة (وجد)، و«القاموس المحيط» (ص: ٢٩٣)، مادة (وجد).

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٦٨٦)، مادة (لوع).

(٢٠ ـ ٢٢)

[المُسْنَدُ، المُعَنْعَنُ، المَوْضُوعُ]

١٢ـ خُـذِ الْـوَجْـدَ عَنِّـي «مُسْنَـداً» وَ«مُعَنْعَـناً»
فَغَيْـرِيْ بِـ«مَـوْضُـوعِ» الْهَـوَى يَتَحَلَّـلُ

اشتمل هذا البيتُ على ثلاثةِ أنواعٍ:

● **الأَوَّلُ: المُسْنَدُ:**

وهو: ما اتَّصَلَ سندُه من راويهِ إلى منتهاه.

وأكثرُ ما يُستعملُ فيما جاءَ عن النبيِّ ﷺ دونَ ما جاءَ عنِ الصَّحابَةِ، ونحوهم.

وقيل: ما رُفِعَ إلى النبيِّ ﷺ خاصَّةً.

● **الثَّاني: المُعَنْعَنُ:**

الْعَنْعَنَةُ مصدرُ عَنْعَنَ الحديثَ: إذا رَواهُ بلفظ «عن» من غيرِ بيانٍ للتحديثِ والإخبارِ والسَّماعِ.

واختلفوا في حكم الإسناد المعنعَنِ، فالصَّحيحُ الَّذي عليه العملُ، وذهبَ إليه الجماهيرُ منْ أئمَّةِ الحديثِ، وغيرُهم: أنَّهُ مِنْ قَبيلِ الإسْناد المتَّصِلِ؛ بشرطِ ثبوت ملاقاتِهِ لمَنْ رواه عنهُ بالعَنْعَنَةِ، وهو السَّنَدُ الذي يُقال

فيه: فُلانٌ عن فُلانٍ، ولم يكنِ المعنعِنُ مدلِّساً، وعدَّهُ بعضُهم مُرْسَلاً، والصَّحيحُ الَّذي عليهِ الجمهورُ: أنَّه مُتَّصِلٌ، وشرطُ البخاريِّ ثُبوتُ اللُّقِيِّ ولو مَرَّةً، وشرطُ مسلم الاكتفاءُ بمجرَّدِ إمكانِ اللُّقِيِّ.

● **الثَّالثُ: المَوْضوعُ:**

وهو شَرٌّ من الضَّعيفِ، وهوَ الكّذِبُ على رسولِ اللهِ ﷺ، ولا تَحِلُّ روايتُه لأحَدٍ عَلِمَ بحالِه إلا مَقْروناً بِبَيانِ وَضْعِهِ، ويُعْرَفُ بإقرارِ واضعِهِ، أو رَكاكَةِ لفظهِ، أو غيرِ ذلك.

وقولُهُ: (**الوَجْدَ**) أي: الحُبَّ، (**ومُسْنَداً**) أي: لي، (**ومُعَنْعَناً**) أي: عَنِّي.

وقولُهُ: (**فَغَيْرِي بِمَوْضُوعِ الهَوَى**) بالقَصْرِ، وهوَ الانقيادُ وعدمُ المخالَفَةِ، (**يتحلل**) أي: يخرج منه[1]، أي: ما يدوم عليه.

* * *

(١) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٨٨٧)، مادة (حلل).

(٢٣-٢٤)

[المُبْهَمُ، الاعْتِبَارُ]

١٣- وَذَا نُبْـذَةٌ مِـنْ «مُبْهَـمِ» الحُـبِّ فَـ«اعْتَبِـرْ»
وَغَـامِضِـهِ إنْ رُمْـتَ شَـرْحـاً أُطَـوِّلُ

اشتمل هذا البيت على نوعين:

● **الأَوَّلُ: المُبْهَمُ:**

وهو ما جاءَ من رجالِ السندِ غيرَ مسمى: كسُفْيانَ عن رَجُل، وكحديثِ عائشةَ - رضيَ الله عنها -: «أَنَّ امرأةً سَأَلَتِ النبيَّ ﷺ عن غُسْلِهَا مِنَ الحَيْضِ»[1].

وقد يأتي في المتنِ - أيضاً -؛ كرأيتُ النبيَّ ﷺ ورَجُلٌ آخِذٌ بِزِمامِ ناقتهِ[2].

ويُعرفُ المبهمُ بمجيئهِ مُصَرَّحاً به في بعضِ طرقهِ.

---

(١) رواه البخاري (٣٠٨)، كتاب: «الحيض، باب: دلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض، ومسلم (٣٣٢)، كتاب: الحيض، باب: استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥: ٤١٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٣٧)، من حديث أبي أيوب الأنصاري.

● **الثَّاني: الاعتبارُ:**

وهو أن ينظرَ لحديثٍ هل تُوبِعَ راويهِ على روايتِه أم لا؟ فإن وُجِدَ ذلكَ، فذاكَ، وإلاَّ، نظرَ في شيخهِ، وهكذا إلى منتهاه، فمتى وُجد لهُ متابعٌ لَهُ، فنسمِّيهِ تابعاً، وإلاَّ، فشاهِدٌ، فهو، مفردٌ، ولا يُعَدُّ الاعتبارُ من أنواعِ الفنِّ، بل هوَ هيئةُ المتبوعيَّةِ للمتابعاتِ والشواهدِ[1].

وقولُه: (**الحُبَّ**) بضمِّ المهملة.

وقولُه: (**وغامِضِهِ.. إلخ**) قال بعضُ المعلِّقين على هذه المنظومة: يحتملُ أن يشيرَ بهِ إلى ما خَفِيَ معناهُ، أو دَقَّ فهمُ مَدْلولِهِ[2]، فيحتاجُ إلى شرحِ الغريبِ، فالمبهَمُ في السَّنَدِ، والغامِضُ في المَتْنِ، انتهى.

وقيل: الغامضُ في الحديثِ ما يكونُ لهُ صورةُ المتَّصِلِ، ولا يكونُ كذلكَ، ومشى عليهِ بعضُ المعلِّقينَ عليها، وَمَثَّلَ لهُ بما رواه عبدُ الرَّزَّاقِ، عن الثَّوريِّ، عن أبي إسْحاقَ، عن زيدٍ، عن حُذَيْفَةَ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنْ وَلَّيْتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ، فَقَوِيٌّ أَمِينٌ»[3] الحديث. قال: فهذا صورتُه صورةُ المتَّصِلِ، وهو منقطعٌ في موضِعَيْنِ؛ لأنَّ عبدَ الرزَّاقِ لم يسمعْه من الثوري وإنما سمعَه من النعمان بن أبي شيبة عن الثَّوريِّ ولم يسمعه الثوري

---

(١) في «ز»: «بل هو هيئة لتوحيد المتابعات والشواهد».

(٢) انظر: «القاموس المحيط» (ص:٨٣٧)، مادة (غمض).

(٣) رواه ابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (٥: ٣١٣)، والحاكم في «المستدرك» (٤٦٨٥)، وفي «معرفة علوم الحديث» (ص:٢٨ـ ٢٩)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٣: ٣٠٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢: ٤٢٠)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١: ٢٥٣).

من أبي إسحاق، وإنما سمعه من شَريكٍ، عن أبي إسحاقَ.

وقولُهُ: (أُطَوِّلُ) التطويلُ: ضِدُّ الاختِصار، فالأولُ: تكثيرُ اللفظِ وتقليلُ المعنى، والثاني: عكسُه.

* * *

(٢٥-٢٦)
[العَزِيزُ، المَشْهورُ]

١٤- «عَــزِيــزٌ» بِكُــمْ صَــبٌّ ذَلِيــلٌ لِعِــزِّكُــمْ
وَ«مَشْهُــورُ» أَوْصَــافِ المُحِــبِّ التَّــذَلُّــلُ

اشتمل هذا البيت على نوعين:

● **الأَوَّلُ: العَزِيزُ:**

قيل هو ما انفردَ بهِ اثنانِ أو ثلاثةٌ عَمَّنْ يجمعُ عليه حديثُهُ، أو غيره على الأَرْجَحِ، ويجوزُ أن يكونَ صَحيحاً، وأنْ يكونَ مُعَنْعَناً.

وعَرَّفه بعضُ المتأخِّرين: «بألاَّ يَرْوِيَهُ أقلُّ منِ اثنينِ عن أقلَّ منِ اثنينِ»، سُمِّي بذلك إما لقلَّةِ وجودِه، وإمَّا لكونِهِ عَزَّ، أي: قويَ؛ لمجيئِهِ من طريقٍ أخرى.

● **الثاني: المَشْهُورُ:**

وهو الَّذي تزيدُ رُواتُه في كلِّ طبقةٍ على أكثرَ منِ اثنينِ، سُمِّيَ بذلك لوضوحِه، وهو من المُسْتَفيضِ، على رأيِ جماعةٍ من أئمَّةِ الفقهاءِ، سُمِّيَ بذلكَ لانتشارِه، مِنْ فاضَ الماءُ يَفيضُ فَيْضاً، ومنهُم: من غايَرَ بينَ المستفيضِ والمشهورِ بأنَّ المستفيضَ يكونُ في ابتدائِهِ وانتهائِهِ سواءً، والمشهورُ أَعَمُّ من ذلكَ.

ثمَّ المشهورُ يُطْلَقُ على ما حُرِّر هُنا، وعلى ما اشتهرَ على الألسنَةِ، فيشملُ ما لهُ إسنادٌ واحدٌ فَصاعِداً، بلْ ما لا يوجَدُ له إسنادٌ أصلاً، ومنه ما هو صحيح؛ كحديثِ ذي اليدينِ في السَّهْوِ[١]، ومنهُ ما هو ضعيفٌ؛ كحديث «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»[٢]، على ما قاله الحاكمُ[٣] وابنُ الصَّلاحِ[٤].

وقولُهُ: (عَزِيزٌ بِكُمْ) أي: حَصَلَ لي ذلكَ لانْتِسابي لكم، (صَبٌّ): عاشقٌ مشتاقٌ[٥]، (ذَليلٌ) أي: متذلِّلٌ لمحبوبِهِ، ففي البيتِ طباقٌ بينَ العزيزِ والذَّليلِ، وَحَدُّهُ: الجمعُ بينَ متقابِلَيْنِ.

* * *

---

(١) رواه البخاري (٤٦٨)، كتاب: المساجد، باب: تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، ومسلم (٥٧٣)، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: السهو في الصلاة والسجود له، من حديث أبي هريرة.

(٢) رواه ابن ماجه (٢٢٤)، في المقدمة، باب: فضل العلماء والحث على طلب العلم، وأبو يعلى الموصلي في «مسنده» (٤٠٣٥)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٩)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٧٥)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨: ٣٢٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٦٦٥)، من حديث أنس بن مالك.

(٣) انظر: «معرفة علوم الحديث» (ص: ٩٢).

(٤) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٢٦٥).

(٥) انظر: «أساس البلاغة» (ص: ٣٤٥)، مادة (صبب)، و«القاموس المحيط» (ص: ٩٧)، مادة (صبب).

(٢٧)
[الغَريبُ]

١٥ـ «غَـرِيـبٌ» يُقَـاسِـي البُعْـدَ عَنْكُـمْ وَمَـا لَـهُ
وَحَقِّـكَ عَـنْ دَارِ القِـلا مُتَحَـوَّلُ

اشتمل هذا البيت على نوع واحد:

وهو الغَرِيبُ:

وهو ما ينفردُ بروايتِهِ شخصٌ واحِدٌ في أيِّ مَوْضِعٍ وقعَ التفرُّدُ بهِ من السَّنَدِ.

ثم الغريبُ على قسمين: **مُطْلَقٌ**، **ونِسْبِيٌّ**.

فالأَوَّلُ: تكونُ الغرابة فيه في موضع أصلِ السَّنَدِ؛ أي: في الموضِع الذي يدورُ فيه الإسنادُ عليه ويرجِعُ، ولو تعدَّدتِ الطُّرُقُ إليه، وهو طرَفُهُ الَّذي فيه الصحابيُّ؛ كحديثِ النَّهْيِ عن بيعِ الوَلاءِ وهِبَتِهِ[1]، تفرَّدَ بهِ عبدُ اللهِ بْنُ دينارٍ عنِ ابْنِ عُمَرَ.

والثَّاني: **المفردُ النِّسْبِيُّ**: سُمِّي بذلك لكونِ التفرُّدِ فيه حصلَ بالنِّسبةِ إلى شخصٍ مُعَيَّنٍ، وإن كانَ الحديثُ في نفسِهِ مشهوراً، وَنُقِلَ إطلاقُ الفرديَّةِ

---

(١) رواه البخاري (٢٣٩٨)، كتاب: العتق، باب: بيع الولاء وهبته، ومسلم (١٥٠٦)، كتاب: العتق، باب: النهي عن بيع الولاء وهبته، وقال مسلم عقِبه: الناس كلهم عيال على عبد الله بن دينار في هذا الحديث.

عليهِ؛ لأنَّ الفردَ والغريبَ مُتَرادِفان لُغَةً واصْطِلاحاً، إلا أنَّ أهلَ الاصطلاحِ غايَروا بينَهُما من حيثُ كثرَةُ الاستعمالِ وقِلَّتُه، فالفردُ أكثرُ ما يطلقونهُ على [الفردِ المطلقِ، والغريبُ أكثرُ ما يُطْلقونَهُ على] الفردِ النِّسْبِيِّ، ومنَ الغريبِ ما هو صحيحٌ كأفرادِ الصَّحيحِ، وهي كثيرةٌ، ومنه ما هو غيرُ صَحيحٍ، وهو الغالبُ فيه.

وقولُهُ: (**القِلاَ**) ـ بكسر القاف ـ بلا مَدٍّ مَعَهُ[1].

وقولُهُ: (**مُتَحَوَّلُ**) هو اسمُ (ما)، وتعلَّق به الجارُّ والمجرورُ، والخبرُ (له)، والقسم مستترٌ

وهذه الأقسامُ الثلاثَةُ آحادٌ[2]، ويقالُ لكلٍّ منها: خَبَرُ الواحِدِ، وخبرُ الواحِدِ في اللُّغَةِ: ما يرويهِ شخصٌ واحدٌ، وفي الاصطلاحِ: ما لم يجمعْ شُروطَ التَّواتُرِ.

وفيها **المقبولُ**: وهو ما يجبُ العملُ بهِ عند الجمهورِ.

وفيها **المردودُ**: وهو الذي لم يُرَجَّحْ صِدقُ المخبِرِ بِهِ.

* * *

---

(١) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ١١٩٣)، مادة (قلي)، و«لسان العرب» (١٥: ١٩٨)، مادة (قلا)، والقِلى: البغض.

(٢) يعني بها: العزيز، والمشهور، والغريب.

(٢٨)
[المَقْطُوعُ]

١٦ـ فَرِفْقاً بِـ«مَقْطُوعِ» الْوَسَائِلِ مَا لَهُ
إِلَيْكَ سَبِيلٌ لاَ وَلاَ عَنْكَ مَعْدِلُ

اشتمل هذا البيتُ على نوعٍ واحدٍ:

وهو المَقْطُوعُ:

ويقالُ في جمعه: مَقاطِعُ ومَقاطيعُ.

وهو ما رُوي عن التابعيِّ مَوْقوفاً من قولِهِ أو فعلِهِ.

واستعملَهُ الإمامُ الشَّافعيُّ ـ رحمهُ اللهُ ـ في المنقطِعِ، وهو الَّذي في إسنادِهِ انْقِطاعٌ[١].

وقولُهُ: (فَرِفْقاً) الرِّفْقُ: ضِدُّ العُنْفِ[٢]، وفي الحديثِ: «مَا كَانَ الرِّفْقُ في شَيْءٍ إلاَّ زَانَهُ»[٣].

---

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٤٧).

(٢) انظر: «أساس البلاغة» (ص: ٣٤٣)، مادة (رفق).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦: ٢٠٦)، وهنّاد السّري في «الزهد» (١٤٣٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها.
ورواه ابن حبان في «صحيحه» (٥٥١)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٧٩٣)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١٧٦٣)، من حديث أنس بن مالك.

وعنِ الإمامِ الشَّافِعِيِّ ـ رضيَ اللهُ عنهُ ـ: قد يُرْفَقُ بالقليلِ فَيَكْفِي، وقد يُخْرَقُ ـ أي: يُسْرَفُ ـ في الكثيرِ فلا يَكْفِي[١]، ومعنى يُخْرَقُ: أي: يُسْرَفُ.

* * *

(١) ذكره النووي في «شرح صحيح مسلم» (٤ : ٢).

(٢٩ ـ ٣٧)

[المُتَواتِرُ، الشَّاذُّ، المُضْطَرِبُ، المَطْرُوحُ، المُعلَّلُ المَقْلُوبُ، المُصَحَّفُ، المُحَرَّفُ، النَّاسِخُ والمَنْسُوخُ]

وبقي أنواعٌ لم يذكرْها النَّاظِمُ، فَلْنَذْكُرْها تَتْميماً للفائِدَةِ.

● **فَمِنْها: المُتَواتِرُ:**

مأخوذٌ من تواتَرَ الرِّجالُ: إذا جاؤوا: واحداً بعدَ واحدٍ بفترةٍ.

وهو: خبرُ جَمْعٍ عن جَمْعٍ أحالَتِ العادَةُ تَوَاطُؤَهم على الكَذِبِ وقدْ رَوَوْا ذلكَ عن مِثْلِهم منَ الابتداءِ إلى الانتهاءِ، وكانَ مستندُ انتهائِهم الحسَّ، وانضافَ إلى ذلكَ أَنْ يصحَبَ خبرَهُم إفادةُ العلمِ لسامعِهِ.

● **ومنها: الشَّاذُّ:**

وهو ما يخالِفُ فيهِ الرَّاوي الثِّقاتِ، أو انفردَ بهِ مَنْ لا يحتملُ حالُهُ قبولَ تفرُّدِهِ.

● **ومنها: المُضْطَرِبُ:**

وهو: ما رُوي على أوجهٍ مختلفةٍ متفاوتَةٍ، فَيُعَلَّلُ الحديث ويُضُعُفُ؛ لإشعارِه بأنَّه لم يُضْبَط، فإن كانتِ العلَّةُ غيرَ مُؤَثِّرَةٍ؛ بأَنْ يَرْويه الثَّبتُ على وَجْهٍ ويخالِفُه واهٍ، فليسَ بمعلُولٍ، وإنْ ترجَّحَتْ إحدى الرِّوايَتَيْنِ به، فالحكمُ للرَّاجِح، وليسَ بمضطَرِبٍ.

● ومنها: **المَطْرُوحُ**:

ذكرهُ الذَّهَبِيُّ عَقِبَ الضَّعيفِ، وقالَ: هُوَ مما أنحَطَّ عنْ درجَةِ الضَّعيفِ، ويُرْوى في بَعْضِ المسانيدِ الطِّوالِ، وفي الأَجْزاءِ، وفي سُنَنِ ابْنِ ماجَهْ، وجَامِعِ أبي عِيسى عَنْ جماعةٍ من المتروكين، جملةَ أحاديثَ، وبعضُهم أمثلُ من بعضٍ[1].

● ومنها: **المَقْلُوبُ**:

وهو: ما رواهُ الشيخُ بإسنادٍ، ولم يكنْ كذلكَ، فينقلبُ عليهِ من إسنادِ حديثٍ إلى متنٍ آخَرَ بعدَهُ.

● ومنها: **المُعلَّلُ**:

وهو لغةً ما فيه علةٌ عند أهلِ الحديثِ، ويُسَمِّيهِ أهلُ الحديثِ وبعضُ الفُقَهاء: المعلولَ، وهو مردودٌ عندَ أهلِ اللُّغةِ والنَّحوِ.

قال النَّوَوِيُّ ـ رحمهُ اللهُ تَعالى ـ: «وهو الَّذي اطُّلِعَ فيهِ على عِلَّةٍ تَقْدَحُ في صِحَّتِه، معَ أنَّ ظاهِرَهُ السلامَةُ منها، وينظرُ إلى الإسنادِ الذي رجالُه ثِقاتٌ الجامع لشروط الصحة ظاهراً».

قال: «واعلمْ أنَّ معرفةَ عِلَلِ الحديثِ منْ أَجَلِّ العُلومِ وأشرفِها، وإنَّما يتمكَّنُ منْ ذلكَ أهلُ الحِفْظِ والخبرةِ والفَهْمِ الثَّاقِبِ، وهي: عبارَةٌ عن أسبابٍ خَفِيَّةٍ غامِضَةٍ، قادحةٍ فيه، وتُدْرَكُ بتفرُّدِ الرَّاوي، وبمخالَفَةِ غيرِه لهُ، مَعَ قرائِنَ تُنَبِّهُ العارفَ على إرسالٍ في الموصولِ، أو وَقْفٍ في المرفوعِ، أو دُخولِ حديثٍ في حديثٍ، أو وَهْمٍ واهمٍ بحيثُ يغلِبُ على ظَنِّهِ، فَيَحْكُمُ بهِ،

---

(١) انظر: «المُوقظة في علم مصطلح الحديث» للذهبي (ص: ٣٤ـ ٣٥).

أو يتردَّدُ، فيتوقَّفُ فيه، وكُلُّ ذلكَ مانِعٌ مِنَ الصِّحَّةِ والحُكْم فيها»[١].

● **ومنها: المُصَحَّفُ:**

وهو: ما تَغَيَّرَ النَقْط فيه، ويقعُ في الأسماءِ والمُتُونِ، وينقسمُ ـ أيضاً ـ إلى تَصْحيفِ البَصَرِ، وإلى تصحيفِ السَّمْعِ، وإلى تَصْحيفِ اللَّفْظِ، وإلى تَصْحيفِ المعنى، ولها أمثلة في المطوَّلاتِ.

● **ومنها: المُحَرَّفُ:**

وهو: ما وقعَ التغييرُ في شكلِه؛ أي: حركةِ حروفِه وسكونها، معَ بقاءِ السِّياقِ.

قالَ ابنُ الصَّلاحِ: حَقٌّ على طالبِ الحديثِ أن يتعلَّمَ منَ النَّحْوِ واللُّغَةِ ما يستخلصُ بهِ من شيئين:

اللَّحْنِ والتَّصحيفِ، فيتعلَّمُ النَّحْوَ ليسلَمَ منَ اللَّحْنِ، وأَمَّا السَّلامَةُ مِنَ التَّصحيفِ والتَّحريفِ، فَسَبيلُها: الأَخْذُ منْ أفواهِ أَهْلِ العلمِ، والضَّبْطُ عنهم، لا منْ بُطونِ الكُتُبِ، فَقَلَّما يسلَمُ مِنْها آخذُ العلمِ من الصُّحُفِ من غيرِ تَدْريسِ المشايِخِ[٢].

● **ومنها: النَّاسِخُ والمَنْسُوخُ:**

والنَّسْخُ لُغَةً: يُطلقُ على الإزالَةِ، وعلى التَّحْويلِ[٣]، وفي الشَّرْعِ: رَفْعُ تَعَلُّقِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ بِدَليلٍ شَرْعِيٍّ مُتَأَخِّرٍ عَنْهُ، فالناسِخُ ما دل على الرَّفْعِ المَذْكورِ، وتسميتُهُ ناسِخاً مَجازٌ؛ لأنَّ الناسخَ في الحقيقةِ هوَ اللهُ ـ تَعالى ـ،

---

(١) انظر: «إرشاد طلاب الحقائق» للنووي (ص: ١٠١).

(٢) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٢١٧ـ٢١٨).

(٣) انظر: «القاموس المحيط» (ص: ٢٣٨)، مادة (نسخ).

ويُعْرَفُ النَّسْخُ بأُمورٍ: أصْرَحُهَا ما وَرَدَ في النص؛ كحديث بريدة: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ فَزُورُوهَا؛ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الآخِرَةَ»[1].

ومنها: ما يجزِمُ الصحابيُّ بأَنَّهُ متأخِّرٌ؛ كقولِ جابرٍ ـ رضي الله عنه ـ: كانَ آخِرُ الأَمْرينِ منْ رَسولِ الله ﷺ تَرْكَ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتْهُ النَّارُ[2].

ومنها: ما يُعْرَفُ بالتَّاريخِ، وهو كثيرٌ.

وليس منها ما يَرْويه الصَّحابيُّ المتأخِّرُ الإسلامِ مُعارضاً لمتقدِّمٍ عنه؛ لاحتمال أنْ يكونَ سَمِعَهُ عنْ صحابيٍّ آخَرَ أَقْدَمَ منَ المُتَقَدِّمِ المذكورِ، أو مثلَه، فأرسلَهُ.

وكانَ إمامُنا الشافِعِيُّ ـ رضيَ اللهُ عنهُ وأرضاه ـ صاحبَ هذا العلمِ؛ فقد رُوِيَ عن الإمام أحمدَ بْنِ حَنْبَلٍ ـ رضيَ اللهُ عنهُ وأرضاهُ ـ أَنَّهُ قال: ما عَلِمْنا المُجْمَلَ مِنَ المُفَسَّرِ، ولا ناسِخَ حَديثِ رسولِ اللهِ ﷺ مِنْ منسوخِهِ حَتَّى جالَسْنا الشَّافعيَّ ـ رضيَ اللهُ عنهُ ـ[3].

* * *

---

(١) رواه مسلم (٩٧٧)، كتاب: الجنائز، باب: استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه، والإمام أحمد في «المسند» (٥ : ٣٥٥)، وغيرهما من حديث ابن بريدة عن أبيه.

(٢) رواه أبو داود (١٩٢)، كتاب: الطهارة، بابك في ترك الوضوء مما مست النار، والنسائي (١٨٥)، كتاب: الطهارة، باب: ترك الوضوء مما غيرت النار، وغيرهما.

(٣) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩ : ٩٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١ : ٣٦٦).

(٣٨ ـ ٤٤)

[العَالِيْ وَالنَّازِلُ]

١٧ـ فَــلاَ زِلْــتَ فــي العِــزِّ المَنِيْــعِ وَرِفْعَــةٍ
وَلا زِلْــتَ «تَعْلُــو» بِــالتَّجَنِّــي «فَــأَنْــزِلُ»

اشتملَ هذا البيتُ على الإسنادِ العَالي.

وحَدُّهُ: مَا قَلَّ عددُ رجَالِهِ.

والنُّزولُ: وهوَ ما كَثُرَتْ رِجَالُهُ.

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: والعلوُّ على قِسمينِ:

عُلوٌّ مطلقٌ: وهو ما انتهى إلى النبيِّ ﷺ بذلكَ العَدَدِ القليلِ بالنسبةِ إلى سَنَدٍ آخَرَ، يرِدِ به ذلك الحديثَ بعينِهِ بعددٍ كثيرٍ.

والثاني: العُلُوُّ النِّسْبِيُّ: وهو ما ينتهي بذلكَ العددِ إلى إمامٍ ذي صفةٍ عَلِيَّةٍ كالحِفْظِ والفِقْهِ والضَّبْطِ والتَّصنيفِ، وغيرِ ذلكَ من الصِّفاتِ المقتضِيَةِ للتَّرْجيحِ، ولو كانَ العددُ من ذلكَ الإمامِ إلى مُنْتَهاهُ كثيراً[١].

وقد عَظُمَتْ رَغْبَةُ المُتَأَخِّرين فيه، حتى غلبَ ذلكَ على كثيرٍ منهم؛ بحيث أهملوا الاشتغالَ بما هوَ أهمُّ منه، وإنَّما كانَ ذلك العلوُّ مرغوباً فيه،

---

(١) انظر: «شرح النخبة» لابن حجر (ص: ١١٣ ـ ١١٤).

لأنه أقربُ إلى الصِّحَّة، وقلَّةِ الخَطَأ؛ لأنه ما مِنْ راوٍ إلاَّ والخطأ جائزٌ عليه، وكلَّما كثرَتِ الوسائطُ، وطالَ السَّنَدُ، كثرَتْ مظانُّ التَّحْريفِ، وكلَّما قَلَّتْ، قَلَّ، وإنْ كان في النزول مرتبةٌ ليستْ في العلوِّ؛ كأن يكونَ أوثقَ أو أحفظَ أو أضبط أو أفقَهَ، فلا تردُّدَ في أنَّ النزولَ حينئذٍ أَوْلى، وأَمَّا مَنْ رَجَّحَ النزولَ مطلقاً، واحتجَّ بأنَّ كثرةَ البحثِ تقتضي المشقَّةَ، فعظمَ الأجرُ بذلكَ، فهذا ترجيحٌ بأمرٍ أجنبيٍّ عَمَّا يتعلَّقُ بالتَّصْحيحِ، والتَّضعيف.

وأفضلُ العلوِّ القُرْبُ من رسولِ اللهِ ﷺ؛ لما مَرَّ.

وقال الإمامُ أحمدُ بنُ حَنبلٍ رضي الله عنه: طَلَبُ الإسنادِ العالي سُنَّةٌ عَمَّنْ سَلَفَ[1].

وقيل ليحيى بْنِ مَعينٍ في مَرَضِ مَوْتِهِ: ما تَشْتَهي؟ قالَ: إسناداً عالياً[2].

وفي العُلُوِّ النِّسْبِيِّ:

١ـ **المُوافَقَةُ**، وهي: الوصولُ إلى شيخِ أحدِ المصنِّفِينَ من غيرِ طريقِه؛ أي: الطريق التي تصلُ إلى ذلكَ المصنِّفِ المُعَيَّنِ.

٢ـ وفيه: **البَدَلُ**، وهو: الوُصولُ إلى شيخِ شيخِهِ كذلكَ؛ كأنْ يقعَ ذلكَ الإسنادُ بعينِهِ منْ طريقٍ أُخْرى، وأكثرُ ما يعتبرونَ به الموافقَةَ والبَدَلَ إذا قارَنَ العُلُوَّ، وإلاَّ فاسمُ البدلِ والموافقةِ واقعٌ بدونِهِ.

٣ـ وفيه: **المُساوَاةُ**، وهو: استواءُ عددِ الإسنادِ مِنَ الرَّاوي... إلخ، مع إسنادِ أحدِ المصنِّفينَ.

٤ـ وفيه: **المُصَافَحَةُ**، وهي: الاسْتِواءُ معَ تلميذ ذلكَ المصنِّفِ على

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١ : ١٢٣).
(٢) انظر «فتح المغيث» للسخاوي (٣ : ٩).

الوجهِ المشروحِ أوَّلاً، وسُمِّيَتْ مُصافَحَةً؛ لأنَّ العادَةَ جرتْ في الغالِب المصافحةُ بينَ مَنْ تَلاقَيا.

ويقابِلُ العلوَّ بأقسامِهِ النزولُ، (١) فيكونُ كلُّ قسمٍ من أقسامِ العلوِّ يقابلُه قسمٌ من أقسامِ النزول (١).

● [رواية الأقران]:

فإن تَشَارَكَ الرَّاوي ومَنْ رَوى عنهُ في أمرٍ من الأمورِ المتعلِّقَةِ بالروايةِ؛ كالسِّنِّ واللُّقِيِّ، وهو الأخذُ عنِ المشايخِ، فهو النوعُ الَّذي يُقال فيه: **رِوايَةُ الأَقْرانِ**؛ لأنَّهُ يكونُ حينئذٍ راوياً عن قرينه.

● [المدبَّج]:

فإنْ روى كلٌّ منهما عنِ الآخرِ، **فَهُوَ المُدَبَّجُ**: وهو أخصُّ من الأوَّل، فكلُّ مُدَبَّجٍ أقرانٌ، ولا عكسَ.

● [رواية الأصاغرِ عن الأكابرِ]:

فإنْ روى الرَّاوي عَمَّنْ هو دونه في السنِّ، أو في اللُّقِيِّ، أو في المقدارِ، فهو النَّوعُ المسمَّى بروايةِ الأكابر عن الأصاغِرِ، وهو أخَصُّ مِنْ روايةِ الآباءِ عن الأبناءِ، وروايةِ الصحابةِ عن التابعينَ، والشيخِ عن تلميذِهِ، وفي عكسِه كثرةٌ.

وفائدةُ معرفةِ ذلكَ: التمييزُ بينَ مراتِبهم، وتنزيلُ الناسِ منازلهم.

● [السَّابقُ واللَّاحِقُ]:

وإنِ اشتركَ اثنانِ عنْ شيخٍ، وتقدَّمَ موتُ أحدِهما على الأوَّلِ، **فهو السَّابِقُ واللَّاحِقُ**.

---

(١) ما بينهما ساقط من «ز».

● [المتَّفِقُ والمفترِقُ]:

وإنْ روى الرَّاوي عن اثنينِ مُتَّفِقَيِ الاسمِ، أو اسم الأبِ أوالجدِّ أوالنِّسْبَةِ، ولم يَتَمَيَّزا بما يَخُصُّ كُلاً مِنْهُما، فإنْ كانا ثِقَتَيْنِ، لم يَضُرَّ ذلكَ.

● [مَنْ حَدّثَ وَنَسيَ]:

وإنْ روى الرَّاوي عن شيخٍ، فَجَحَدَ الشَّيْخُ مَرْوِيَّهُ، فإنْ كانَ جَزْماً؛ كقولِه: كذبَ عَلَيَّ، أو ما رَوَيْتُ هذا، أو نحوِ ذلكَ، فإنْ وقعَ منهُ ذلك، لم يَرد ذلكَ الحديثَ؛ لكذبِ واحدٍ منهما لا بعينِه ولا يكونُ ذلكَ قادِحاً في واحدٍ منهما للتعارُض، أو كانَ جَحْدُه احْتِمالاً؛ كأنْ: يقولَ: ما أعرفُ هذا، أو: ما أذكرُهُ، قُبِلَ ذلك الحديثُ؛ لأنَّ ذلكَ يُحْمَلُ على نِسيانِ الشَّيْخِ، وقيل: لا يُقْبَلُ.

وفي هذا النوع صَنَّفَ الدَّارَقُطْنِيُّ كتابَ «مَنْ حَدَّثَ وَنَسِيَ»، وفيهِ ما يَدُلُّ على تَقْوِيَةِ المَذْهَبِ الصَّحيحِ؛ لكونِ كثيرٍ منهم حَدَّثُوا بأحاديثَ، فَلَمَّا عُرِضَتْ عليهم، لَمْ يَذْكُروها، لكنَّهم لاعتمادِهم على الرُّواةِ عنهم، صاروا يَرْوُونَها عنِ الَّذينَ رَوَوْها عن أنفسِهم، انتهى مُلَخَّصاً.

* * *

فَصْلٌ
فِي صِيَغِ الأَداءِ

قال الحافظُ ابْنُ حَجَرٍ ـ رحمهُ اللهُ تعالى ـ[1]: وَصِيَغُ الأَداءِ على ثَمَانِ مراتِبَ:

الأُولى: سمعتُ، وَحدَّثني.

ثمَّ أَخْبَرَني، وَقَرَأْتُ عليه، **وهي المرتَبَةُ الثانيةُ**.

ثم قُرِىء عليهِ، وأنا أَسْمَعُ، **وهي المَرتبةُ الثالثةُ**.

ثم أَنبأَني، وهي الرابعةُ.

ثم نَاولَني، **وهي الخامسةُ**.

ثم شَافهني أي: بالإجازةِ، **وهي السادسةُ**.

ثم كَتَبَ إليَّ بالإجازةِ، **وهي السابعةُ**.

ثم عن ونحوها من الصيغ المُحتَمِلَةِ للسماع والإجازة، ولعدم السماع أيضاً.

وهذا **مثلُ**: «قالَ» و«ذُكر» و«رُوي»، واللفظانِ الأولان وَهما: «حدثني» و«سمعت» لمن سَمِعَ وحدَهُ من لفظِ الشَّيخِ، وتخصيصُ الحديثِ بما سَمِعَ

(١) انظر: «شرح النخبة» لابن حجر (ص: ١٢١).

من لفظِ الشيخ هو الشَّائعُ بينَ أهلَ الحَديثِ اصْطِلاحَاً.

وَلا فَرقَ بينَ التحديثِ والإخبارِ من حيثُ اللغةُ، قالَ بعضُهم: وفي ادعاءِ الفَرْقِ بينهُما تَكَلُّفٌ شَدِيدٌ.

فإنْ أَتَى الراوي بصيغةِ جَمْعٍ، كقولِهِ: سمعنا، أو حَدَّثنا، فهوَ دليلٌ على أنه سَمِعَ الأداءَ في سماعٍ قائِلِها، لأنها لا تَحتَملُ الواسطةَ، بخلافِ حدثني، قد تُطلقُ على الإجازةِ تَدليساً وأَرْفَعُهَا مِقداراً ما يقعُ في الإملاءِ، لما فيهِ مِنَ التثبُّتِ والتَّحفُّظِ، والثالثُ وهو أخبرني، والرابعُ: وهو قرأتُ عليه، فهو كالخامسِ، وكذا قُرِىءَ عليه وأَنا أسمعُ.

وقد عُرِفَ بهذا أنَّ التعبيرَ لمن قَرَأ بقراءَتِهِ خَيرٌ مِنَ التعبيرِ بالإِخْبَارِ، لأنَّهُ أَفْصَحُ بصورةِ الحالِ.

والإنْبَاءُ من حيثُ اللغةُ، واصطلاحُ المتقدمينَ بمعنى الإخبارِ، إلا في عُرفِ المتأخرينَ، فهو بالإجازة، كعن، لأنها **عنعَنَةُ** المُعَاصِرِ أَوهِي محمولةٌ عَلى السَّماعِ بخلافِ غيرِ المُعَاصَرِ، فإنها تكونُ مُرْسَلَةً، أو مُنْقَطِعَةً إلا مِنْ مُدَلِّسٍ، فإنَّها ليستْ مَحْمُولةً على السَّمَاعِ.

وَقيلَ: يُشْتَرَطُ في حملِ عنعنةِ المُعَاصِرِ عَلى السَّمَاعِ ثبوتُ لِقَائِهِمَا، أي: الشيخِ والراوي عنهُما، ولو مَرَّةً واحدةً، كما تقدَّمَ، ليحصُلَ الأمنُ من باقي **مُعَنْعَنِهِ**، **كونُهُ** مِنَ المُرْسَلِ الخَفِيِّ.

قالَ الحافظُ بنُ حَجَرٍ: وهوَ المختارُ، تَبَعَاً لعليٍّ ابنِ المَدينيِّ، والبُخَاريِّ، وغيرِهِمَا، واشْتَرَطُوا في صِحَّةِ الروايةِ بِالمُنَاوَلةِ اقترانُهَا بِالإِذْنِ بالمناوَلَةِ والرِّوايةِ، وهيَ بهذا الشَّرطِ أرفعُ أنواعِ الإجازةِ، لما فيها مِنَ اليقينِ والاخْتِصَاصِ.

وشَرْطُهَا:

* أنْ يرفعَ الشيخُ أصلَهُ، أو ما يقومُ مَقَامَهُ للطَّالِبِ، أو يُحْضِرَ الطَّالبُ الأصلَ للشيخِ أو يقولُ في الصورتينِ: هَذِهِ رَوايتي عنْ فُلانٍ فَارْوِهِ عَنِّي.

وَشَرْطُهُ أَيضاً:

* أن يُمَكِّنَهُ بالتَّمليكِ أوْبالعَارِيةِ لِيَنْقُلَ منهُ، وَيُقَابِلَ عَليهِ، وإلا بِأَنْ نَاوَلَهُ وَ استردَّ في الحالِ فلا يَتَبيّنُ بها زيادةُ مَزِيَّةٍ على الإجازةِ المُعَيَّنَةِ، وهو أن يُجيزَهُ الشيخُ برواتِهِ كتاباً مُعَيَّنَاً ويُعَيِّنَ لهُ كيفيةَ رِوايَتِهِ له.

وكذا اشْتَرَطُوا:

* الإذنَ في الوِجَادَةِ، وهوَ: أن يجدَ بخطٍّ يَعْرِفُ كَاتِبَهُ، فَيقَولَ: وجدتُ لفلانٍ، ولا يسوغُ فيه إطلاقُ أخبرني بمجرَّدِ ذلكَ إلا إنْ كانَ له منهُ إذنٌ بالروايةِ عنهُ، وَ كذا الوصيَّةُ بالكتابِ، وهو أن يُوصيَ عندَ مَوتِهِ، أو سَفَرِهِ لشخصٍ مُعَيَّنٍ بأصْلِهِ أَوْ بِأَصُولِهِ، فقد قالَ قومٌ من الأئِمَّةِ المتقدمينَ: يجوزُ أن يرويَ تلكَ عنهُ بمجرَّدِ هذِهِ الوصيةِ، وأَبَى ذلكَ الجمهورُ إلا إنْ كانَ لهُ منهُ إِجَازَةٌ.

وكذا اشْتَرَطُوا:

* الإذنَ بالروايةِ في الإعلامِ: وهوَ أن يُعلِمَ الشيخُ أحدَ الطلبةِ بأنَّني أروي الكتابَ الفُلانِيَّ عن فُلانٍ، فإن كانَ لهُ منهُ إجازةٌ اعتُبرت، وإلاَّ فَلا عبرةَ بتلكَ الإجازَةِ العامَّةِ في المُجازِ لهُ، لا في المُجازِ بهِ؛ كأنْ يقولَ: أجزتُ لجميعِ المسلمينَ، أو لمنْ أَدْرَكَ حَياتي، أو لأهلِ الإقليمِ الفُلانِيِّ، أو لأهلِ البلدِةِ الفلانيَّةِ، وهذا أقربُ إلى الصِّحَّةِ لقربِ الانحِصار، وكذا الإجازةُ للمجهولِ كأن يكون مبهماً أو مهملاً وكذا الإجازة للمَعْدُوم؛ كأنْ

يقولَ: أجزْتُ لمنْ سيولَدُ لفلانٍ، وقد قيلَ: إن عُطِفَ على موجودٍ، صَحَّ؛ كأجزْتُ لكَ بهِ، ولِمَنْ سيولَدُ لَكَ[1].

قالَ الحافظُ ابْنُ حَجَرٍ: والأَقْرَبُ الصِّحَّةِ، وكذا الإجازةُ لموجودٍ، أو معدومٍ عُلِّقَتْ بشرطِ الغيرِ؛ كأنْ يقولَ: أجزتُ لكَ إنْ شاءَ فلانٌ، أو أجزْتُ لمنْ شاءَ فُلانٌ، إلا أنْ يقولَ: أجزْتُ لكَ إَنْ شئتَ[2].

قالَ ابْنُ حَجَرٍ: وهذَا على الأَصَحِّ في جَميعِ ذلكَ وقد جوَّز الرواية بجميع ذلك سوى المجهول، ما لم يَتَبَيَّنِ المرادَ منهُ، قاله الخطيبُ، وحكاهُ عن جماعَةٍ منْ مشايِخِهِ، واستَخْرَجَهُ، واستعملَ الإجازةَ للمعدُوم منَ القُدَماء أبو بكر بنُ أبي داودَ وغيرُه، واستعملَ المعلَّقَةَ منهُم ـ أيضاً ـ: أَبُو بَكْرِ بْنَ أبي خَيْثَمَةَ، وَرَوَى بالإجازَةِ العامَّةِ جمعٌ كثيرٌ، جَمَعَهم بعضُ الحفَّاظِ في كتابٍ، ورتَّبَهم على حُروفِ المعجَم؛ لكثرتِهم، انتهى ملخَّصاً[3].

* * *

(١) المصدر السابق (ص: ١٢٥ـ١٢٦).

(٢) المصدر السابق (ص: ١٢٦).

(٣) المرجع السابق، الموضع نفسه.

خَاتِمَة

١٨ـ أُوَرِّي بِسُعْدَى وَالرَّبَابِ وَزَيْنَبٍ
وَأَنْتَ الَّذِي تُعنَى وَأَنْتَ الْمُؤَمَّلُ

التَّوْرِيَةُ: إطلاقُ لَفْظٍ لهُ معنيانِ: قريبٌ وبعيدٌ، يطلَقُ القريبُ، ويُرادُ به البعيدُ[1]، ومُثِّلَ بقولِهِ ـ تعالى ـ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧].

وقولُهُ: (**بِسُعْدَى وَالرَّبَابِ**): أي: ولا أَعْنِيهِنَّ.

وقولُهُ: (**وَأَنْتَ الْمُؤَمَّلُ**) أي: المقصودُ.

١٩ـ فَخُذْ أَوَّلاً مِنْ آخِرٍ ثُمَّ أَوَّلاً
مِنَ النِّصْفِ مِنْهُ فَهْوَ فِيهِ مُكَمَّلُ

٢٠ـ أَبَرُّ إِذَا أَقْسَمْتُ أَنِّي بِحُبِّهِ
أَهِيمُ وَقَلْبِيْ بِالصَّبَابَةِ مُشْعَلُ

اشتملَ هذان البيتانِ على معرفةِ من تَغَزَّلَ فيه.

فقوله: (**فَخُذْ أَوَّلاً**) أي: أولَ كلمةٍ منْ آخِرٍ؛ أي: آخِرِ الأبياتِ، ثُمَّ (**أَوَّلاً مِنَ النِّصْفِ مِنْهُ**)؛ أي: ثُمَّ الكلمةَ الأولى من النِّصفِ الثَّاني منه،

---

(١) انظر: «البلاغة الواضحة» (ص: ٢٧٧).

فهو؛ أي: اسم مَنْ تَغَزَّلْتُ فيه؛ أي: في ذلك الذي أخذته مُكَمَّلٌ، أَيْ: وذلك إبراهيمُ.

وقوله: **(أَبَرُّ)** وهي الكلمة التي عناها **(إذا أَقْسَمْتُ)**: إذا حلفت، **(أَني بِحُبِّهِ أَهيمُ)**: أي: أذهب، والخير.

وهذا الكلمة الثانية التي عناها من أول النصف الثاني.

وقوله: **(وَقلْبِي بالصَّبابَةِ مُشْعَلُ)**، وهي: رقَّةُ القَلْبِ وحرارتُهُ(١).

وقولُه: **(مُشْعَلُ)** بالعَيْن المهمَلَة؛ أي: مُشْعَلٌ بنارِ الحُبِّ، أو بالغَيْنِ المعجَمَة؛ أي: مشغولٌ بالحُبِّ، والأَوَّلُ أبلَغُ.

والله أعلَمُ بالصَّواب، وإليهِ المَرْجِعُ والمآب

والحمدُ للهِ الَّذي يُبْدِي ويُعيدُ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نبيِّهِ المخصوصِ بعُموم الشَّفاعَةِ يَوْمَ الوَعيدِ، ونعوذُ باللهِ مِنَ الجَوْرِ وفِتْنَةِ الأَمَلِ البَعيد، ونسألُهُ الفَوْزَ يومَ يقالُ: شَقِيَ فُلانٌ وفُلانٌ سَعيد، واللهَ أَسْأَلُ، وَبِنَبِيِّهِ أَتوَسَّلُ أَنْ ينفعَ بهِ كَما نَفَعَ بأَصْلِهِ، وأَنْ يَجْعَلَهُ خالِصاً لِوَجْهِه، وأَنْ يغفِرَ لمنْ نظرَ فيهِ بعَيْنِ الإنصافِ، ودَعا لمؤلِّفِه بأَنْ يدركَهُ ربُّهُ ـ جَلَّ وَعَلا ـ بِخَفِيِّ الأَلْطَاف، وبِأَنْ يُمَتِّعَهُ بِالنَّظَرِ إلى وَجْهِهِ، ويمدَّه بالإسْعاف، ويستحضِرَ قَوْلَ القائِلِ:

وَمَـــنْ ذَا الَّـــذِي تُـــرْضَـــى سَجَـــايَـــاهُ كُلُّهَـــا
كَفَـــى المَـــرْءَ نُبْـــلاً أَنْ تُعَـــدَّ مَعَـــايِبُـــهْ

قال مؤلفه: وكانَ الفراغُ من تعليقه على يدِ مؤلِّفه فقيرِ عَفْوِ ربِّهِ، وأَسير وَصمَةِ ذَنْبه: عَبْدِ القادِرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ القَادِرِالغنيمِيِّ الأَنْصارِيِّ الشافعيِّ،

---

(١) انظر: «أساس البلاغة» (ص:٣٤٥)، مادة (صبب)، و«القاموس المحيط» (ص:٩٧)، مادة (صبب).

في يومِ الخميسِ المبارَكِ سادِسِ شَهْرِ رَمَضانَ المُعَظَّمِ، سَنَةَ: ثلاثٍ وثَمانينَ وتسعمئة (٩٨٣) مِنَ الهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ، على صاحبها أَزْكى صَلاةٍ وسلامٍ وتَحِيَّةٍ إلى يومِ الدينِ*.

غفر الله لكاتبها وقارئها ولمؤلفها ولمن دعا لهم بالمغفرة ولجميع المسلمين[١].

---

(١) بلغت المقابلة مع أذان المغرب بقراءة محققه الشيخِ البارعِ نورِ الدين طالب من نسخةِ الحاسوبِ المصفوفةِ معَ التَّصحيح: على العبدِ الفقيرِ كاتبِ هذه السُّطور، وصورةُ المخطوطِ بيدي، وحضرَ الإخوةُ الأحبابُ: الشيخُ محمدُ بنُ ناصرٍ العجميُّ تفاحةُ الكويتِ، والدكتور عبدُ الله المحاربُ الكويتيُّ، والشيخ العربي الدائز الفَرياطيُّ، والشيخُ الحسينُ بنُ محمدٍ الحداديُّ، والشيخُ المهدي الحَرَّازيُّ، وعبدُ الله بنُ عبدِ الوهَّاب الحُوطيُّ الكُويتي، والشيخُ بدر العُتَيبيُّ بفوتٍ، فصحَّ وثبتَ، والحمدُ للهِ.

وكتبه

الفقيرُ إلى اللهِ، خادمُ العلمِ

نظام محمد صالح يعقوبي

تجاه الركن اليماني من الكعبة المشرفة بصحن المسجد الحرام

ليلة الإثنين

٢٥/ رمضان المبارك/ ١٤٢٥هـ.

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

تمت مقابلتها على النسخة الخطية الثانية وهي نسخة الأزهرية «ز»، مع إثبات الفروق والزيادات والسقوط، وهي كثيرة جداً، وقد تتابعت المقابلة بين الأصل والمنسوخ عن نسخة «ط» فيما بيني وبين الأخ الفاضل الشيخ زكريا بن عبد العزيز المحمد الحسين الجاسم، بتناوب الأصل بيني وبينه، وقد تمت المقابلة في مجلسين منفصلين في صحن المسجد الحرام، أمامَ الكعبة المشرفة، بين الركنين=

= المعظمين، وصح ذلك وثبت ليلة السابع من شهر جمادى الأولى سنة ستٍ وعشرين وأربعمئة وألف، لهجرة المصطفى ﷺ، أحسنَ الله عاقبتها وختامها.

وكتبه

نور الدين طالب

غفر الله له، آمين

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

بلغ قراءة هذا الجزء بالمقابلة له على النسخة الأزهرية «ز»، من أوله إلى آخره سوى أفواتٍ يسيرة من أوسطه على الشيخ الفاضل العلامة المحقق درةُ البحرينِ المصونةُ نظامُ محمد صالح يعقوبي ـ حفظه الله تعالى ـ، وقد تمت قراءة الأفوات منه على الشيخ الفاضل العلامة المحقق درةُ الكويتِ المكنونةُ محمدُ بنُ ناصرٍ العجميّ، وحضرَ بعضَ المجلس جماعةٌ منهم: الشيخُ محمدٌ المزينيُّ الكويتيُّ، والشيخُ داود بن يوسف الحرازيُّ الريميُّ، والشيخ بدر العُتيبي، والشيخ الدكتور عبد الله المُحَارب الكويتيُّ، والشيخ عبد الله بن المدني السّجْلماسيُّ المغربيُّ، والشيخ أحمد بن فارس السلوم، والشيخ الحسين الحَدَّادي، والشيخ العربي الدائز الفرياطيُّ، في آخرين، وصح ذلك وثبت قبيل آذان المغرب من ليلة السابع والعشرين من رمضان، تقبلها الله منا ومن جميع من حضر، وسائر المسلمين، وأدام علينا نعمة هذا اللقاء المبارك عاماً بعد عام.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

الفقير إلى الله تعالى

نور الدين طالب

عفى الله عنه بكرمه، آمين

صحيح ذلك

نظام محمد صالح يعقوبي

تقريظُ
العلامةِ محمدِ بنِ أحمدَ الرمليِّ الشافعيِّ

الحمد لله وكفى، [والصلاة] على عباده الذين اصطفى.

وبعد: فقد وقفت على هذه المقدمة، فوجدتُها كثيرة الفوائد، جميلة العوائد، فجزى الله جَامِعَها كل خير، ووقاه كل ضير، وختم لي وله بالحسنى، ورقّاه إلى المقام الأسنى.

كتبه فقير عفو ربه وأسير وصمة ذنبه

محمد بن أحمد الرملي الأنصاري الشافعي

حامداً ومصلياً ومسلماً ومُحَسْبِلاً وَمحوقلاً، بتاريخ ثامن شوال المبارك سنة ثلاثٍ وثمانين وتسعمئة، أحسن الله عاقبتها وختامها.

* * *

تقريظُ
العلامةِ عبدِ القادرِ بنِ عثمانَ الطَّرَزِيِّ

الحمد لله الذي نزَّل أحسن الحديث، وغمَرَ العالم بفضله القديم والحديث، وخص مِن عباده من أراده بالتوفيق لعلم الحديثْ، فكشف عن وجوه مُخَدَّراتِهِ النقاب، وبين ما عليها من الحديث، أحمده سبحانه على تواتر النعم ومرسلها، ومستفيض الهبات ومسلسلها، حمداً متصلاً غير مقطوع، مسنداً إلى شكر حسن مرفوع، وأصلي وأسلم على من أُرسل بالدين الصحيح، الجامع لكل خيرٍ صريح، محمد، المؤتلف به كل مختلف، المتفق به كل مفترق من كل مفترق، وعلى آله الذين عليهم الشَّرَفُ موقوف، وأصحابه النَاهينَ عن المنكر، وَالآمرين بالمعروف.

أما بعد:

فقد متَّعتُ ناظري، وسررتُ خاطري، بالنظر في شرحٍ شَرحَ صدور أصحاب الألباب، وشيخ أفاضه من ارتوى من كؤوس معالمِ الأمجادِ الآنجاب، وَغَارَ بِحَارَ العرفان فأخرج دُرَرَاً فيهِ، بديعة المعاني للمعاني، غنية عن البيان، الإمام الذي جمع بين الطريقة والحقيقة، فأذعن له في عصره بالتسليم والمقالة والمقام الموجب للتكريم، كاشف لأنه جهل سابق، سَائق إلينا الغنائم، علم في العلم، رُحَلةٌ عليك به، ورح له فمن أم له ظفر من فيض فضله بما أَمَّ له، فالقادر سبحانه ـ جَمّله وزين عبده، وجعل

العطاء الجم [ألبس]، وهو الذي سارت بفضله الركبان، وأشارت إليه الأماثل بالبنان في البيان، عنوان الشرف وشرف العنوان، الأخ في الله، الكامل الفاخر، مولانا الشيخ عبد القادر، الغنيمي الشافعي الأنصاري، أفاض عليه من ينبوع كرمه الجاري، وأدام كواعب سواعده مسفرة الوجوه، وبلَّغه من الخير ما يرجوه، وجعله ممن أفنى عمره في العلم اشتغالاً، وذكر تاريخه في فهمه توقداً واشتعالاً، فرأيته شرحاً قد تبرحت عرائسه من خدورها، وتبينت أنوار نجوم فوائده من بدورها، قد مَهَّدَ فيه القواعد وهذبها، وأجرى فيه عيون التحقيق وأعذبها، سَهَّلَ ما صعُبَ على من تقدم، فالمصطلح المتفق عليه على المختلف تقدم، فهو عمدة القاري، ولا بدع أن فَتَح الباري بكواكب الدراري، فلو رآه ابن عبد البر لشهد مُنْصِفاً أن مصنفه البحر المحيط، وقطع بالجهل لمن عانده من في فضله المديد البسيط، ولا يشك مسلم في صحة حديث فهمه، وكم من محاسن تروى عن الصحيحين من عمله وعلمه، فجزاه الله السلام، أحسن الجزاء بدار السلام، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله والسلام.

وكتبه أقل الأنام الفقير

عبد القادر بن عثمان الإمام الطرزي القلزي القادري الحنفي

حامداً مصلياً مسلماً

* * *

تقريظُ
العلامةِ محمدِ بنِ يحيى الغَزيِّ الشافعيِّ

الحمد لله الذي رفع أهل الحديث مقاماً علياً، واختارهم لدينه وكفى به وصفاً سنياً، والصلاة والسلام على نبيٍّ حمل ذاته الشريفة وجعله نبياً، ورقَّاه أعلى مقامٍ يتطامن إقبال الرؤوس، ورؤوس الإقبال وجعله صفياً، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ما اهتدى به بشر، وصَحَبه، آمين.

أما بعد:

فعلم الحديث مرفوع الرتبة في القديم والحديث، وكان ممن تسنم في التأليف فيه، فتبسم له ثغر الفضل حتى تحصَّل منه على أعظم تنبيه: الشيخ العلامة الفهامة، من نشأ في العلم والولاية، صاحب المجد والمفاخر، مولانا الشيخ عبد القادر، فرمق يبصر ببصيرته معالي التأليف، ونظر بعين التحرير محاسن التصنيف، حتى بدا من كل لفظة منه كوكبٌ تنسب إليه الدراري، وهو المشهور بالغنيمي الأنصاري، نفعه الله ونفع به، ووصل أسباب الخير بسببه، فلعمري كتابه هذا وإن كان صغيراً فلقد أبدى فيه علماً كثيراً غزيراً، فجزاه الله خيراً عمَّن أراد أن [يتقفَّىٰ] هذه المسائل الحديثية، ويتقصا تلك المعارف السنية.

واللهَ أسألُ أن ينفع به من قرأ وسمع وان يشكر سعيه الكريم وأن يجعل ثوابه غير منقطع .

قال ذلك بفمه وزبره بقلمه

فقير رحمة ربه وأسير وصمة ذنبه

محمد بن الفقير يحيى الغزي الشافعي

خادم الحديث النبوي

بتاريخ أواخر رجب الفرد الحرام من شهور سنة أربعٍ بعد الألف

أحسن الله عاقبتها وختامها

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

* * *

فهرس المحتوى

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

[تقاريظ الكتاب]